الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ودورها في تمويل التنمية بالجزائر في ظل الصدمة المالية

دراسة إستشرافية 2017 - 2020

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك

الطالب:مقداد سمير تحت إشراف الدكتور :سعودي محمد

نوقشت و أجيز عنها يوم 07/ 2017/06 من طرف اللجنة:

د. عامر كمال	أستاذ محاضر ب	جامعة المدية	رئيسا
د. سعودي محمد	أستاذ محاضر ب	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د. يحياوي إلياس	أستاذ محاضر ب	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2016–2017


بسم الله الرحمن الرحيم

-_____ الاهداء -_____

- الـــــى الوالـــــــــدين الكريمين حفظـــــــــــــهما الله.

- الـــــــى إخـــوتي وأخـــواتي ألف الله بيننـــا.

- الـــى زملائي في تخصص مالية وبنوك.

- الى كل اصدقائي في كل مكان.

- الى كل من ساهم من قريب او بعيد في المساهمة في اعداد هذا العمل .

- الى كل هؤلاء اهدي هذا لجهد المتواضع.

- شكـر وتقـدير -

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي بإتمام هذا البحث، وعلى ما مننت به علي من توفيق وسداد، وعلى ما منحتني إياه من صحة وقدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقبات.
يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان لمن قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع،
وأخص بالـــــــــــــــــــــذكر:
الأستاذ المشرف :الدكتور سعودي محمد على إشرافه المتواصل على المذكرة وتوجيهاته القيمة التي أسهمت في إخراج هذا العمل بحلته النهائية، إذ لم يبخل علي بنصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة في كل الأوقات، فشكرا له راجيا من المولى عز وجل أن يوفقه ويسدد خطاه.

كما لايفوتني ان اشكر الاساتذة اعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة وتسخير جزء من وقتهم لقراءة هذه المذكرة،و تقديمهم الانتقات والتوجيهات من اجل اخراج العمل في احسن صورة .

كما أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى إخوتي و اخواتي كل باسمه .
شكرا لكل من شجعني و ساعدني وشد من أزري ولو بالكلمة الطيبة في إتمام هذا البحث إن كان من قريب أو من بعيد ،شكرا للجميع وجزاكم الله عني خير ا لجزاء.

- سمير مقداد

ملخـص:

في خضم القلق المتزايد بشأن تطورات الاوضاع الاقتصادية خاصة مع التهاوي الكبير في أسعار البترول وتداعيات ذلك على الاقتصاد الجزائري ،تستهدف هذه دراسة استشراف دور مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في تمويل التنمية في الجزائر خلال الفترة 2017-2020 وقد توصل الباحث إلى جملة من نتائج تشير إلى أن:

مجموعة البنك الاسلامي للتنمية تعتبر المؤسسة الدولية الوحيدة متعددة الاطراف التي تتعامل وفق احكام الشريعة الاسلامية ،تقوم بتجميع واستغلال موارد التمويل ،وتتميز بتصنيف مرتفع ككيان تمويلي خالي المخاطر،وتعمل على توفير التمويل الكافي لكل من يلجأ اليها في حالات الصدمات المالية.

الاقتصاد الجزائري يمر بصدمة اقتصادية نتيجة التراجع الكبير في اسعار المحروقات ،اثرت على كل المؤشرات الاقتصادية ، تتطلب تمويل من اجل الخروج منها ،

تمت العودة الى الاستدانة الخارجية عن طرق البنك الافريقي للتنمية،على حساب اللجوء الى مجموعة ابنك الاسلامي للتنمية التي ستمكنها من الاستفادة من قروض ميسرة وذات فترة سماح كبيرة وبفوائد منخفضة جدا افضل من أي بديل تمويلي اخر.

الكلمات المفتاحية : مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ، الصدمة الاقتصاد الجزائري ، تمويل مجموعة البنك الاسلامي للتنمية للجزائر.

Résumé:

Au milieu des préoccupations croissantes sur l'évolution de la situation économique, en particulier avec le grand cariées des prix du pétrole et les conséquences pour l'économie algérienne, ciblant cette étude explorant le rôle du Groupe de la Banque islamique de développement dans le financement du développement en Algérie au cours de la période 2017-2020 a atteint un chercheur à un certain nombre de résultats indiquent que

Banque islamique de développement du Groupe est la seule institution multilatérale internationale traitant conformément aux dispositions de la loi islamique, de recueillir et d'exploiter les ressources de financement, et se caractérise par une classification élevée comme un financement d'entité sans risque, et travaille à fournir un financement adéquat pour les deux eu recours dans les cas de chocs financiers

L'économie algérienne traverse un choc économique en raison de la forte baisse des prix du carburant, qui a touché tous les indicateurs économiques, ont besoin de financement pour sortir d'entre eux

Doit retourner à la Banque africaine de développement étrangers moyens à effet de levier, de recourir au fils musulman de développement qui leur permettra de bénéficier de prêts bonifiés et avec grande période de grâce et les avantages de la très faible mieux que tout autre compte de groupe de financement alternatif

Mots clés: Islamique de Développement Groupe de la Banque, le choc de l'économie algérienne, le financement de la Banque islamique de développement du Groupe de l'Algérie.

قائمة الجداول

الرقم	رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	01-01	مساهمةال10 دول الاولى بحسب اكتتابها في راس مال، البنك الاسلامي للتنمية بتاريخ 2016/12/31	04
2	01-02	الزيادة في اساليب تمويل مجموعة البنك الاسلامي للتنمية 1975 – 2004	15
3	01-03	حجم العمليات التي مولتها مجموعة البنك ،منذ بدء نشاطها 1976-2006	20
4	01-04	توزيع المشاريع الممولة من طرف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بحسب القطاعات	22
5	01-05	طبيعة التمويلات المتحصل عليها من المملكة المغربية سنة 2016	23
6	01-06	طبيعة التمويلات المتحصلة عليها من الجمهورية التونسية سنة 2016	25
7	02-01	إيرادات ونفقات وعجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة 2014-2017	39
8	02-02	موارد صندوق ضبط الايرادات خلال الفترة 2014 – 2017	41
9	02-03	ايرادات صندوق ضبط الايردات قبل وبعد عمليات الاقتطاع السنوية خلال الفترة 2014-2017	42
10	03-01	تطور معدل النمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2012 – 2017	49
11	03-02	الفرق بين مجموعة البنك الاسلامي للتنمية والبنك الافريقي للتنمية للفترة 2005 – 2009	52-51
12	03-03	شروط وصيغ تمويل كل من البنك الافريقي للتنمية ومجموعة البنك الاسلامي للتنمية للدول.	53
13	03-04	التمويلات التي حصلت عليها مل من المغرب وتونس من طرف مجموعة البنك الاسلامي للتنمية.	57
14	03-05	يبين تمويلات مجموعة البنك الاسلامي للتنمية حسب القطاعات 1975 – 2016	57
15	03-06	يبين تمويلات مجموعة البنك الاسلامي للتنمية منذ بداية السنة 2017	59
16	03-07	يبين الدول المستفادة من تمويلات لمشاريع في قطاع الطاقة من طرف مجموعة البنك الاسلامي للتنمية خلال ثلاثي الاول من 2017	59

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	مخطط كيانات مجموعة البنك الاسلامي للتنمية.	9
01-02	مخطط لمقر ومكاتب مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في مختلف اقطار العالم	10
01-03	المبالغ المعتمدة لعمليات تمويل المشاريع بحسب القطاعات	22
03-01	توضيح معدلات نمو قطاع البناء و الاشغال العمومية	49
03-02	تمويلات مجموعة البنك الاسلامي للتنمية حسب القطاعات 2016 – 1975	58

مقدمة عامة:

يولي العالم اليوم اهتماما بالغا بموضوع و مسيرة التنمية الاقتصادي ،من اجل معرفة مصادرها وأساليب تحقيقها، وكيفية استدامتها وقد برز هذا الموضوع منذ الحرب العالمية الثانية ،واستعملته البلدان النامية من اجل مسايرة التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة ،ويعتبر الحديث عن التنمية الاقتصادية ،من المواضيع التي تدفعنا إلى البحث عن تحديد صيغة العملية التنموية المطلوبة لكل دولة وكيفية تحقيقها ،وذلك بما ينسجم مع خصوصية المشاكل التي تعاني منها الدولة مع احتياجات ومتطلبات هذه الشعوب.

وكما هو معلوم ،فإن عملية التنمية تواجهها عدة عقبات ومعوقات ،اهمها على الإطلاق انعدام أو قلة الموارد المالية الضرورية لمواجهة متطلبات عملية التنمية، او عدم الاستغلال المثل للموارد المتاحة ،الأمر الذي ينطبق على الجزائر رغم أنها تمثل قطب اقتصادي مهم من خلال إمكانياتها المادية والبشرية الهائلة ،فأنها تتخبط في عدة مشاكل تنموية متشعبة ،وصل الحال بها الى الوقوع في عدة صدمات اقتصادية ،خاصة خلال الفترة الحالية 2014-2017 ،بعد ان اصبحت تعاني من نقص في مواردها الاقتصادية مع تراجع اسعار البترول منذ منتصف سنة 2014 ، هذا الوضع يكاد يقذف بالبلاد الى أزمة اقتصادية على الابواب ،وذلك في ظل افتقارها إلي نظام مالي قادر على تمويل عملية التنمية وإدامة سيرورتها ،مما يصعب من عملية التنمية ويجعلها أكثر تعقيدا.

وفي ظل التحولات الاقتصادية الكبيرة التي يشهدها العالم ،والمقترنة بتعاظم دور المؤسسات المالية الدولية ،التي تمثل مصادر لتمويل التنمية في الدول ،أصبح من أولى أولويات الجزائر العمل على مضاعفة الجهود المبذولة لتعزيز تعاونها مع المنظمات العالمية خصوصا في المجال المالي ،ومن قبيل ذلك تطوير و تفعيل دور المؤسسات التنموية والمالية الاقليمية و الجهوية التي لا تفرض شروط صعبة في التمويلات التي تقوم بها ،وفي مقدمتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ،التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية ،من خلال برامجه المختلفة وفق طرق وأساليب متعددة .

وقد ظلت مجموعة البنك الاسلامي للتنمية منذ إنشائها و لأكثر من ربع قرن ،تعمل على مساعدة الدول الأعضاء نحو المضي قدما في عملية التنمية ،كما عملت على تفعيل وتطوير برامج وأساليب التمويل بما يمكن من تلبية احتياجات الدول الأعضاء.

ان المشكلة الرئيسية التي تقف كحاجز امام عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر وكباقي الدول ،هي حاجتها الماسة لحجم اكبر من الموارد المالية،وحسن إدارة هذه الموارد ،لتحقيق أهداف التنمية ولذا لا بد من البحث عن مصادر مالية لتمويل البرامج التنموية ،قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعددة الجوانب التي عرفها

الاقتصاد الجزائري،وذلك بالولوج إلى عمليات التفكير الإستباقية ،من أجل استشراف مبكر للمستقبل مما يساهم في تقليل عنصر ''لا يقين'' لمواجهة التحديات الاقتصادية واقتناص الفرص المستقبلية ،كما أن عملية الاستشراف المبكر لمستقبل الاقتصاد الوطني يهيئ المصادر المالية وطرق ادارتها للتكيف مع متغيرات والمستجدات المستقبلية.

أ- طرح عام للإشكالية:

إن دفع عملية التنمية في الجزائر نحو الأمام في ضل الصدمة المالية والتحديات المستقبلية 2017-2020 ،مسألة حاسمة ولا تقبل التردد أو التأخير من جهة ،وعن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية باعتباره مؤسسة تنموية من جهة أخرى،سيقودنا من دون شك إلى البحث في أهمية الدور الذي تقوم به مجموعة البنك من خلال ما تقدمه من صيغ للتمويل مختلف البرامج والعمليات التنموية ،لفائدة الدول الأعضاء، وعلى ضوء هذا فالتساؤل الذي يطرح نفسه كإشكالية لبحثنا هو:

إلى أي مدى يمكن ان تساهم مجوعة البنك الاسلامي للتنمية في تمويل التنمية بالجزائر في ظل الصدمة المالية خلال الفترة 2017 – 2020 ؟.

* ومن هذا التساؤل فانه يتبادر إلى الذهن مجموعة من الأسئلة الفرعية ندرجها كالتالي:

ب- الاسئلة الفرعية:

1- ما السياسات والطرق المتبعة من طرف مجموعة البنك السلامي للتنمية في تمويل المشاريع التنموية في الدول في حالة الصدمات المالية ؟.

2- ما طبيعة الصدمة الاقتصادية الواقعة في الجزائري وما اثراها ؟.

3- ما مدى التمويل الذي يمكن ان تساهم به مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في تمويل التنمية في الجزائر مستقبلا؟.

* وللإجابة عن هذه الأسئلة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

ت- الفرضيات:

1- تتيح مجموعة البنك الاسلامي للتنمية اساليب وطرق مختلفة لتلبية متطلبات واحتياجات العملية التنموية في كل القطاعات والميادين،وتولي اهمية كبرى للدول التي تعاني من صدمات مالية.

2- منذ منتصف سنة 2014،بدأت ملامح صدمة مالية تظهر على الاقتصاد الجزائري ،مع التراجع الكبير في اسعار المحروقات ،لكن لم تخلف اثار بليغة نتيجة الإحتياطات التي تتميز بها البلاد.

3- ان تحقيق التنمية في الجزائر بالرغم من تنوع الثروات و الامكانيات الاقتصادية يحتاج الى تضافر مجموعة من المعالم منها وضع سياسة تنموية واضحة وتلقي الدعم بشتى انواعه من مجموعة ابنك الاسلامي للتنمية،وعدم الاعتماد على البنك الافريقي كمصدر للتمويل من اجل تجنب الصدمة .

ث- اسباب اختيار الموضوع:

تعود الأسباب الرئيسية لاختيار هذا الموضوع كونه لا مناص اليوم من إجراء بحوث علمية ودراسات في مجال استشراف المستقبل ،والتي أصبحت ضرورة حتمية لمواجهة المستجدات غير المنظورة، لصنع مستقبل أرحب وأفضل للاقتصاد الجزائري،كما انه هناك أسباب أخرى لاختيار هذا الموضوع تكمن في الرغبة الكبير منا في متابعة وإثراء الدراسة ،خاصة وان موضوع دور مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في تمول البرامج والمشاريع يعنى باهتمام عالمي حول مدى نجاح هذه الكيان ،خاصة في ضل التوجه الجديد نحو الاقتصاد الاسلامي ، ومدى استفادة الجزائر من المجموعة.

ج-اهمية الدراسة:

ان اهمية الدراسة تنشأ من كونها تنظر لقضية تمويل التنمية في الجزائر خلال فترة القادمة 2017-2020، انطلاقا من واقع وخصوصيات البلد الذي يتميز بالتبعية المطلقة لقطاع النفط مع التراجع الكبير في اسعار هذا المورد،

وبهذا فالدراسة تبحث في الطرق والإجراءات التي تتيح للجزائر الاستفادة من التمويل الانسب عن طريق التفرقة بين البدائل الممكنة للتمويل مستقبلا ،وكيفية تسيير هذه الموارد،وتوضيح ان لجوء الجزائر لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية الحل الانسب والتي تمثل خطوة مهمة نحو تحسن وتقدم وتيرة التنمية في الجزائر.

ح-اهداف الدراسة:

تهدف دراستنا لهذا الموضوع اساسا الى :

- التأكيد من فعالية المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالتنمية والتمويل،واظهار مدى امكانية الاعتماد على القدرات الذاتية للجزائر،من خلال الاستفادة المساعدات الفنية من مجموعة البنك الاسلامي للتنمية.
- محاولة معرفة مدى ملائمة وقدرة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في تمويل عملية التنمية بالجزائر من خلال طرق التمويل المتبعه في هذه المجموعة.

خ–حدود الدراسة:

في إطار الحدود الزمنية للدراسة سيتم التركيز على الفترة 2014– 2020 ،من خلال دراسة اثار التراجع في الانفاق نتيجة التذبذب الحاصل في اسعار النفط على الاقتصاد الوطني 2014–2017،ثم تقديم التغيرات التي يمكنها ان تقع في الاقتصاد وكذا استشراف الوضع المالي و التمويلي لعملية التنمية خلال الفترة 2017–2020،اما الحدود المكانية للدراسة فهي التركيز على وضعية الاقتصاد الجزائري .

د– المنهج المتبع:

نظرا لأهمية الدراسة وللإجابة عن الإشكال الرئيسي اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي بأدواته المختلفة ،الوصف عند تعريف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبيان خصائصها ووظائفها المختلفة ،وكذا عرض مصادرها المالية التي تحصل عليها وفق لأحكام الشريعة الإسلامية، وعند استقراء السنوات 2017–2020 ،والمنهج الاستقرائي بأدواته خاصة الاحصاء من خلال تبيان أساليب تمويل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المتنوعة والمتعددة من خلال الاحصائيات .

ذ– الصعوبات والعوائق:

لقد واجهتنا في إعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات بالخصوص نقص الدراسات والمقالات المتعلقة بهذا الموضوع خاصة التي توضح العلاقة بين الجزائر والمجموعة من ناحية ،ومن ناحية اخرى في الجزائر هناك غياب للمعلومات والإحصاءات الخاصة بالاقتصاد الوطني وبالخصوص وان الدراسة جديدة وتتطلب معلومات حديثة وهذا ما اعاقنا كثيرا .

ر– الدرسات السابقة:

على الرغم من تناول موضوع التمويل الاسلامي من قبل عدد كبير من الباحثين والمؤلفين ،غير ان محاولة البحث عن الدور الذي تلعبه مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في تمويل متطلبات عملية التنمية في الجزائر ،محاولة جادة تتطرق للموضوع او حتى استشرافه من قبل لم يتم تناوله بالبحث.

ز– هيكل الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة **مقدمة عامة** يتبعها ثلاثة فصول ،حيث تناولنا في **الفصل الأول** التعريف بمجموعة البنك الاسلامي للتنمية وتجاربه مع الدول في حالة الصدمات المالية، عن طريق تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناولنا فيهم ،التعريف بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وهياكلها في المطلب الاول ،

و أساليب و مجهودات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل التنمية الاقتصادية في المبحث الثاني،ثم المبحث الثالث تطرقنا فيه الى تجارب مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مع الدول في حالة الأزمات المالية.

اما **الفصل الثاني** فتطرقنا فيه بالدراسة والتحليل إلى الصدمة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2017 ،ولذلك ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث مباحث تتناول في مضمونها ماهية الصدمات الاقتصادية في المبحث الاول ،ثم توضيح الصدمة المالية للاقتصاد الجزائر (مالية و موازنية) في المبحث الثاني ،اما المبحث الثالث فتطرقنا فيه الى تداعيات الصدمة المالية الموازنية وسياسات معالجتها في الجزائر.

ثم الفصل الثالث الذي حولنا فيه استشراف العلاقة التمويلية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الجزائر 2017-2019 ،من خلال تقسيمه إلى مبحثين تطرقنا في اولهما الى التعرف على انعكاسات تراجع الإنفاق نتيجة الصدمة المالية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2017،وحاولنا في المبحث الثاني وضع إستشرافية للعلاقة التمويلية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والجزائر في ضل الصدمة المالية 2017-2020.

وانهينا العمل بخاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما واهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وتجاربه مع الدول

في حالة الصدمات المالية

مقدمة الفصل:

تعتبر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية منذ القدم كغيرها من البنوك ،بنكا انمائيا اقليميا تقليديا ،تعمل ضمن اقليم الدول الاسلامية مثله مثل البنك الدولي للتنمية ،او البنك الاسيوي ،ولكن المجموعة تعمل على اساس مبادئ الشريعة الاسلامية ،ويتعدى نشاطها اقليم الدول المسلمة الى كل المسلمين في العالم ،وهو بهذا اول مؤسسة مالية دولية في هذا المجال.

تلعب المجموعة دوراً رئيساً وهاماً في تجميع الموارد من الدول الأعضاء ومن الأسواق المالية وتوزيعها على المشاريع والبرامج المتنوعة ،وذلك من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للإنسان في الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء وقد دأبت مجموعة البنك الاسلامي للتنمية منذ نشأتها ،على دعم قدراتها للعب هذا الدور الحيوي بالاعتماد على التحسين المتواصل لكفاءة العاملين فيه وكفاءة نظمه الداخلية ، كما اعتمد على الدعم المستمر من دوله الأعضاء،

سنحاول في هذا الفصل تحديد أهم المفاهيم المتعلقة بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ،ومعرفة تجاربه مع تمويل الدول في حالة الصدمات الاقتصادية، وذلك من خلال ثلاث مباحث كما يلي:

- **مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وهياكلها.**
- **أساليب و مجهودات البنك الإسلامي للتنمية في تمويل التنمية .**
- **تجارب مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مع الدول في حالة الصدمات المالية .**

المبحث الأول: مجموعة البنك الاسلامي للتنمية وهياكلها.

قبل توضيح نشأت مجموعة البنك الاسلامية للتنمية ينبغي التعريف بها ،ومعرفة اسس قيامها ،ثم تفسير نشأت المجموعة وكياناتها،والعضوية فيها مع ذكر اهدافها ومميزاتها عن المؤسسات المالية الاخرى ،كل هذا سنتناوله في هذا المبحث وفق المطالب التالية: – **المطلب الأول** : تعريف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية و اهدافها.

– **المطلب الثاني**: كيانات مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ومقراته.

المطلب الاول : تعريف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية و اهدافها.

سيتم في هذا المطلب تقديم لمحة تعريفية موجزة بمجموعة البنك الاسلامي للتنمية ،وكيفية نشأتها و العضوية فيها.

الفرع الاول : تعريف ونشأة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

يمكن توضيح نشأة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية،بعد القيام بتعريف المجموعة وهذا ما سنقوم به فيما يلي:

1- **تعريف مجموعة البنك الاسلامي للتنمية**

- **التعريف الاول:** مجموعة البنك الاسلامي للتنمية هي مجموعة متعددة الاطراف لتمويل التنمية تتألف من اربعة كيانات مختلفة ،تضطلع الى ان تكون رائدة في تعزيز التنمية في الدول الاعضاء وفي المجتمعات الاسلامية في الدول غير الاعضاء ،وفقا لأحكام الشريعة. [1]
- **التعريف الثاني** : مجموعة البنك الاسلامي للتنمية هي عدد من المؤسسة المالية الدولية ، تتطلع الى ان تكون بنكا انمائيا عالمي الطراز اسلامي المبادئ[2].

[1] البنك الاسلامي للتنمية (مديرية ادارة السياسات والتخطيط الاستراتيجي) ، لمحة موجزة عن مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ،البنك الاسلامي للتنمية،جدة ، المملكة العربية السعودية ،2005 ،ص4 .

[2] مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ،38 عاما في خدمة التنمية،جدة ،السعودية ،2012،ص3.

- **التعريف الثالث** : مجموعة البنك الاسلامي للتنمية هي مجموعة مؤسسات تمويل في دول الجنوب،انشأة لتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الاعضاء والمجتمعات المسلمة ،ويضطلع بعملياته وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية[1].

- **من خلال ما سبق يمكن وضع التعريف التالي:**

مجموعة البنك الاسلامي للتنمية هي مجموعة من الكيانات المالية الدولية ،تكون من خمسة مؤسسات مالية، نشأة في تواريخ مختلفة تحت كيان البنك الاسلامي للتنمية ،تهدف الى تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول والمجتمعات الاسلامية ،وفق مبادئ الشريعة الاسلامي.

2– نشأة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ،والعضوية فيه.

أ– نشأة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية:

تمت نشأة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية مع بروز الرغبة في انشاءه تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية عقب اجتماعهم في مدينة جدة السعودية في 15 ديسمبر 1973[2] ،

وفي 12 اوت 1974 وقعت سبعة وعشرون دولة إسلامية على اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية (**انظر الملحق 01**) ،و في جويلية 1975 انعقد الاجتماع الافتتاحي لأول مجلس للمحافظين في مدينة الرياض السعودية ،وبهذا تم افتتاح البنك رسميا في 20 أكتوبر 1975 ،حيث كانت كيانا واحدا،وهي الان مجموعة من خمسة مؤسسات (يتم ذكرها لاحقا)،لكل مؤسسة اتفاقية تأسيس و اهداف واليات عمل خاصة بها ،ولكنها جميعا تتقاسم رؤية مشتركة ورسالة واحدة[3] .

[1] حفيظ بديار،دور التمويل بالاجارة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات الاسلامية–دراسة حالة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ،مذكرة ماجستير،في الاقتصاد الدولي والتنمية،جامعة سطيف،2015،ص122 .

[2] موقع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية،. http://www.isdb.org ،تم الاطلاع بتاريخ: 2017/01/29 .

[3] البنك الاسلامي للتنمية (مديرية ادارة السياسات والتخطيط الاستراتيجي) ،لمحة موجز عم مجموعة البنك الاسلامي ،مرجع سابق ص4.

ب- العضوية في مجموعة البنك الاسلامي للتنمية:

يبلغ عدد الدول الأعضاء في البنك حالياً 57 دولة من أقاليم مختلفة (**انظر الملحق رقم 02**)، والشرط الأساسي للعضوية في البنك هو أن تكون الدولة المرشحة عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وتدفع القسط الأول من الحد الأدنى لاشتراكها في رأس مال البنك، وتقبل بأي شروط وأحكام يمكن أن يقررها مجلس المحافظين، ومن بين الدول التي لها مساهمة رئيسة في البنك الاسلامي للتنمية 10 دولة حسب اكتتابها في راس مال البنك،كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (01-01): مساهمة ال 10 دول الاولى بحسب اكتتابها في راس مال البنك الاسلامي للتنمية بتاريخ 2016/12/31 . **الوحدة:مليار دينار اسلامي**

الرقم	الدولة	عدد الاسهم	المبلغ	النسبة المئوية من المجموع
1	المملكة العربية السعودية	424،000	11,896.80	%23.50
2	ليبيا	170،446	4,771.66	%9،43
3	ايران	149،120	4,174.63	%25،8
4	نيجيريا	135،000	3,874.52	%7,66
5	الامارات العربية المتحدة	138،400	3,799.49	%7,56
6	قطر	129،750	3,632.36	%7,18
7	مصر	127،867	3,579.65	%7,08
8	الكويت	116،586	3,500.00	%6,92
9	تركيا	98،588	3,263.84	%6,45
10	الجزائر	45،922	1,285.59	%2،54
11	باقي الدول الاخرى	186،244	6,836.00	%13,43

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على موقع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية

http://www.isdb.org

1 دينار اسلامي = وحدة واحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (صندوق النقد الدولي) =1,20دولار امريكي .

الفرع الثاني : اهداف مجموعة البنك الاسلامي للتنمية وخصائصها.

لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية اهداف عديدة ،وتميزها جملة من الخصائص عن باقي المؤسسات المالية الاخرى.

1- اهداف مجموعة البنك الاسلامي للتنمية.

تضع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية جملة من الاهداف تسعى لتحقيقها نذكر منها[1]:

- الالتزام بالعمل على مكافحة الفقر: من خلال تقديم أشكالاً مختلفة من المساعدات الإنمائية.
- تدعيم التنمية البشرية و تحقيق الرفاهية للمجتمعات.
- تطوير العلوم والتقنية و الانشطة الاقتصادية والمصرفية والمالية الاسلامية .
- تعزيز التعاون بين الدول الاعضاء ومع الشركاء الاخرين في مجال التنمية.
- دعم التنمية الاقتصادية و تطوير الصناعة والمؤسسات المالية الاسلامية.
- يقدم المساعدة الفنية ويوفر التدريب للموظفين الذين يتولون أنواع النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي، و يعبئ الموارد المالية بالوسائل التي توافق أحكام الشريعة الإسلامية.
- كما أنيطت به مهمة إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة، من بينها صندوق لإعانة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، والإشراف على صناديق الأموال الخاصة.
- يساعد في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء و أن يعزز التبادل التجاري بينها، خصوصاً في السلع الإنتاجية.
- تعزيز دور التمويل الاسلامي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الدول، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية (القانون الإسلامية).[2]

[1] البنك الاسلامي للتنمية (مديرية ادارة السياسات والتخطيط الاستراتيجي) ،لمحة موجزة عن البنك الاسلامي للتنمية ،مرجع سابق،ص 5.

[2] البنك الاسلامي للتنمية ،اتفاقية التأسيس ،دار الاصفهاني،جدة،السعودية ،1973،ص 30 .

2- خصائص مجموعة البنك الاسلامي للتنمية.

تتميز مجموعة البنك الاسلامي للتنمية عن غيرها من المؤسسات المالية في بعض المميزات نختصرها في الاتي[1]:

- التنمية عن طريق الإستثمار: وتعني البعد عن التمويل بالربا و التعامل بالمشاركة في راس المال المشروعات المنتجة لذا تتابع المشروع الممول وتسعى من اجل نجاحه ،(ولا يشارك في ادارته ما لم تبلغ مساهمته التمويلية اغلبية راس مال المشروع)،كما انه لا يقدم قروض للمشاريع التي يساهم في راسمالها،ويراعي مصالح الدولة المتواجد بها المشروع.
- الاهتمام بالتنمية الاجتماعية : خاصة تلك التي تمس الفئات الهشة في المجتمع و اهمها الصحة والتعليم من خلال صناديقه المختلفة والمخصصة لهذا الشأن ،وكون الدول الاقل نموا (حسب تصنيف الامم المتحدة) ،تمثل نحو نصف عضوية البنك يؤكد على ضرورة اعطاء الاولوية لمحاربة الفقر بالعمل على مساعدة هذه الدول من اجل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستهداف الفئات الاكثر حرمانا فقرا.
- الخضوع للمبادئ والقيم الاسلامية : والتي من روحها التعاون والتضامن والتكافل وهو يساهم في لعديد من الاعمال الخيرية ،كالإغاثة من الكوارث الطبيعية كالزلازل وغيرها.
- التضامن في المعاملات :فيشارك الاطراف المعينة في الغنم والمغرم.

✓ وهناك مميزات اخرى نذكرها كتالي[2]:

- سنة مجموعة البنك الاسلامي المالية هي السنة الهجرية الشمسية :حيث كانت السنة الهجرية القمرية قبل تاريخ 10 جانفي 2016 ،ولغته الرسمية هي العربية وتتخذ اللغتان الانكليزية والفرنسية،لغة عمل.

[1] هشام خالد،البنوك الاسلامية الدولية وعقودها ،مع الاشارة خاصة لنظم التاخير التمويلي ،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية ،2009 ،ص 65.
[2] التقرير السنوي للبنك الاسلامي للتنمية،لعام 2015،ص 10 .

- وحدة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية الحسابية هي الدينار الاسلامي : الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي.
- تتمتع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية بأعلى مستوى للتصنيف الائتماني طول الاجل(AAA):وفقا لتصنيف الصادر عن وكالة ستناندرد أند بوورز ،عام 2002 وتأكيده في عام 2012[1].
- تعتبر مجموعة البنك الاسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية منعدمة المخاطر:وذلك وفقا للتصنيف الصادر عن بنك التسوية الدولية في جويلية 2004 في اطار اتفاق بازل 2 الخاص بكفاية راس المال.

المطلب الثاني : كيانات مجموعة البنك الاسلامي للتنمية و ومقراتها.

مجموعة البنك الاسلامي وكغيرها من المؤسسات المالية تتكون من عدة كيانات ولها مقرات في العالم نذكرها كتالي

الفرع الاول : كيانات مجموعة البنك الاسلامي للتنمية :

مجموعة البنك الاسلامي للتنمية تتكون من مجموعة من المؤسسات المالية تختلف في تواريخ تأسيسها ، ولكل مؤسسة اتفاقية تأسيس و اهداف واليات عمل خاصة بها ،ولكنها جميعا تتقاسم رؤية مشتركة ورسالة واحدة.

وتتألف مجموعة البنك الاسلامي للتنمية من خمسة كيانات هي[2]:

أ- البنك الإسلامي للتنمية:

البنك الاسلامي للتنمية هو المؤسسة المركزية في المجموعة ،انشئ تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء المالية الدول الاسلامي،الذي عقد في جدة بالمملكة العربية السعودية في ديسمبر 1973 ،وبدأ البنك عملياته بصورة رسمية في 20 اكتوبر 1975.

[1] البنك الاسلامي للتنمية (مديرية ادارة السياسات والتخطيط الاستراتيجي) ،لمحة موجزة عن البنك الاسلامي للتنمية ،مرجع سابق،ص 12 .
[2] مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في ايجاز،مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ،جدة ،السعودية ،2012 ،ص 8.

ب- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب:

أنشئ المعهد عام 1981 ،وهو مكلف الآن بدور رئيسي في تحويل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الى مؤسسة عالمية مرتكزة الى المعرفة ،و مسئول عن تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء ،وتقضي رؤية المعهد لسنة 2018 بأن يصبح مركزاً متميزاً لتقديم جميع الخدمات الاستشارية حول بناء الطاقات في الاقتصاديات الإسلامية ودعم حكومات الدول الأعضاء ومؤسساتها.

ت- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات[1]:

أنشأ البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار و ائتمان الصادرات في اوت 1994 ،ككيان مستقل داخل مجموعة البنك. وتهدف إلى توسيع نطاق المعاملات التجارية والتدفقات الاستثمارية بين الدول الأعضاء، وتقديم تسهيلات إعادة التأمين لوكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء.

ث- المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص:

أنشئت عام 1999 ،ككيان مستقل داخل مجموعة البنك ،تهدف إلى الترويج للقطاع الخاص كوسيلة للنمو الاقتصادي والتنمية في الدول الأعضاء. يبلغ رأس مال المؤسسة ملياري دولار، منها بليون واحد متوفر للاكتتاب.

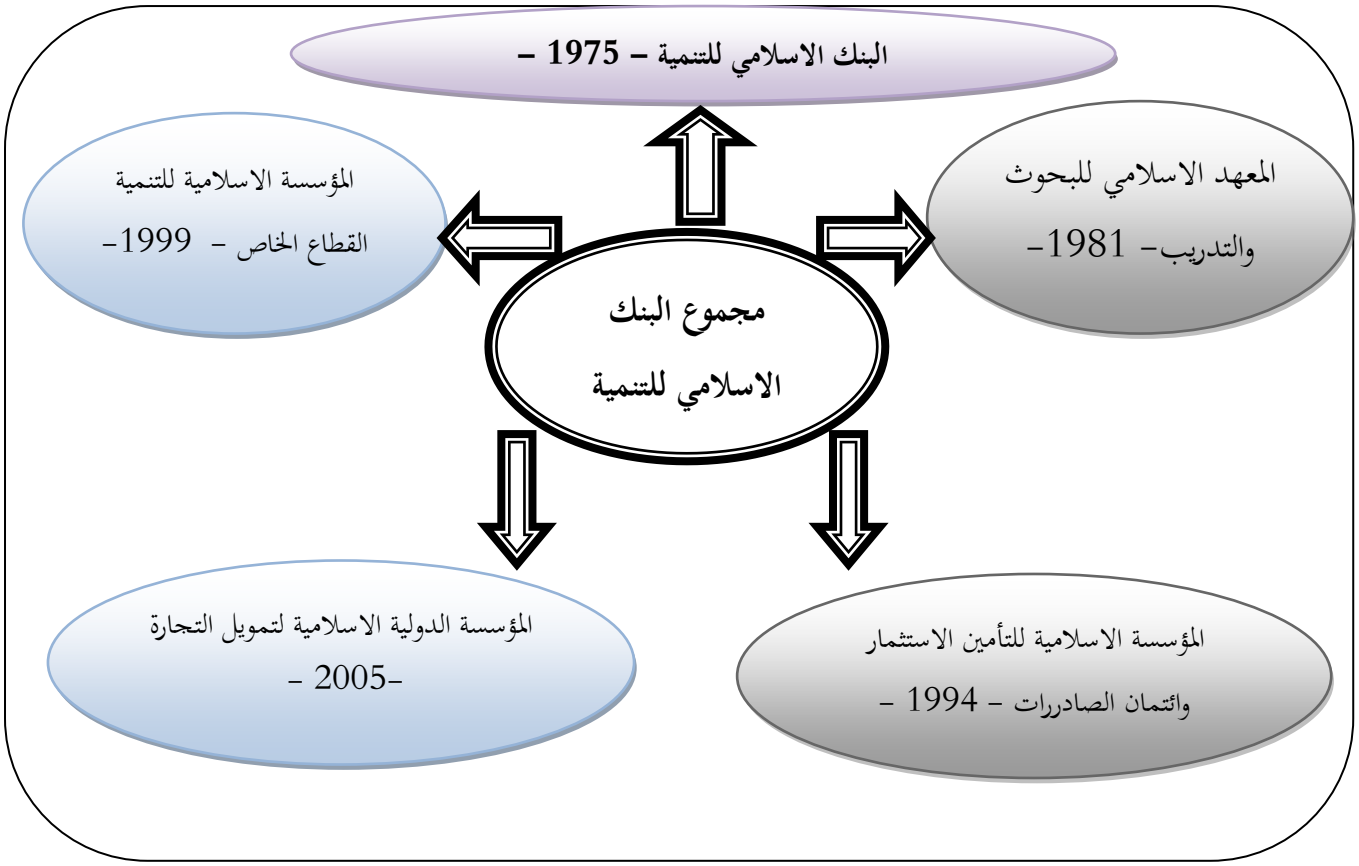
ج- المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة:

أنشئت في جوان 2005 ،وبدأت عملياتها التجارية في 2008 ،ككيان مستقل و متخصص داخل مجموعة البنك ،وهي تعمل على تشجيع وتسهيل التجارة بين أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي،

[1] البنك الاسلامي للتنمية (مديرية ادارة السياسات والتخطيط الاستراتيجي) ،لمحة موجزة عن البنك الاسلامي للتنمية ،مرجع سابق،ص 4.

الذين يتبنون الشريعة كأساس لعملياتهم المالية، ودعمهم لتحقيق تبادل تجاري بمعدل 20 في المئة بحلول سنة 2015 ،تتضمن مهام المؤسسة أيضاً دعم نشاطات و برامج تحفيز التجارة في الدول الأعضاء ،مقر المؤسسة جدة ،ويبلغ رأس مالها ثلاثة ملايير دولار.

الشكل رقم(01-01): مخطط كيانات مجموعة البنك الاسلامي للتنمية.



المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك الاسلامي للتنمية ،لعام 2015 ،ص2.

الفرع الثاني: مقر مجموعة البنك الاسلامي للتنمية،ومكاتبه الاقليمية

يقع مقر مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في جدة بالمملكة العربية السعودية،ولمجموعة البنك الاسلامي للتنمية أيضا اربعة مكاتب إقليمية في البلدان الأعضاء التالية[1] :

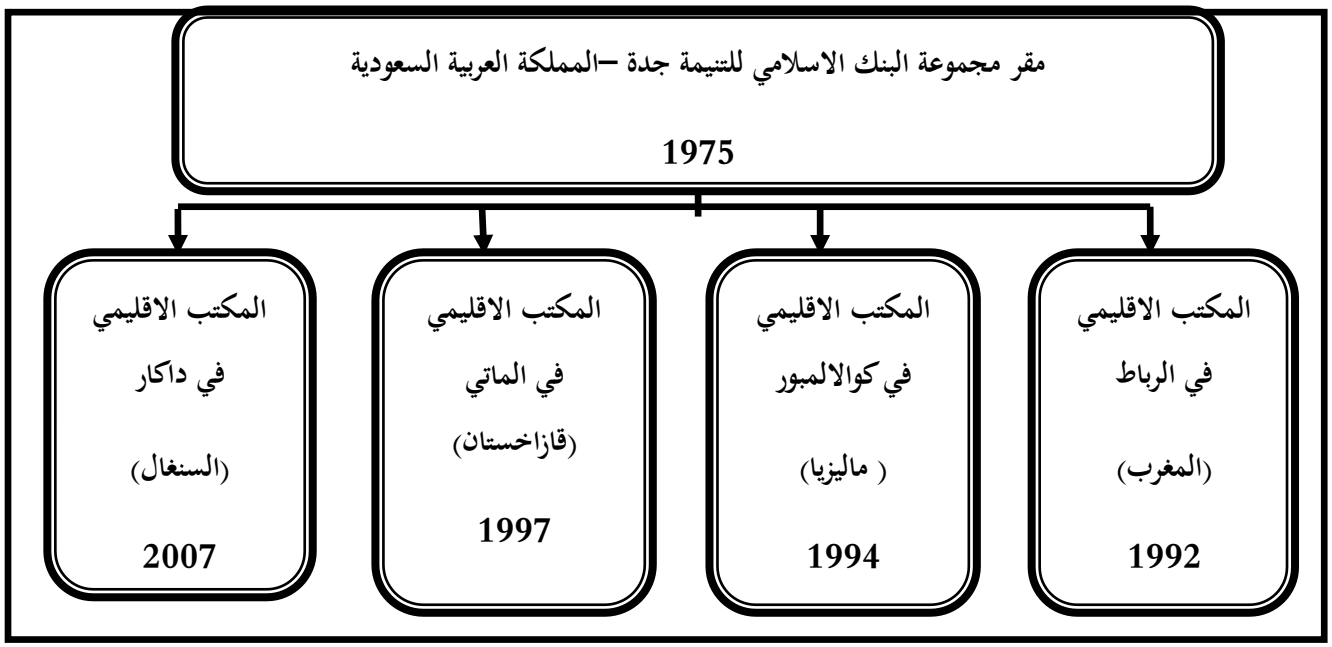
[1] مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في ايجاز،مجموعة البنك الاسلامي للتنمية،مرجع سابق ،ص 16.

- مكتب ألماتي (كازاخستان).
- مكتب كوالالمبور (ماليزيا).
- مكتب الرباط (المغرب).
- مكتب داكار (السنغال).

و للبنك ممثلين ميدانيين في البلدان الأعضاء الثلاثة عشر وهي[1]:

- بنغلاديش واندونيسيا
- ايران وباكستان وأوزبكستان.
- غينيا وغينيا بيساو ونيجيريا والسنغال سيراليون.
- السودان وليبيا وموريتانيا.

الشكل رقم (02-01): مخطط لمقر ومكاتب مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في مختلف اقطار العالم



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على البنك الاسلامي للتنمية (مديرية ادارة السياسات والتخطيط الاستراتيجي) ، لمحة موجزة عن البنك الاسلامي للتنمية ،مرجع سابق ،ص11 .

[1] موقع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية، http://www.isdb.org ،تم الاطلاع بتاريخ :2017/01/29.

المبحث الثاني:

اساليب و مجهودات مجموعة البنك الاسلامي في تمويل التنمية .

تعد مجموعة البنك الاسلامي للتنمية مجموعة من المؤسسات المالية ،تعمل وفق الاحكام الشريعة الاسلامية ،تعمل على تمويل التنمية بكل مجالاتها،وتستعمل من اجل ذلك عدة طرق و اساليب ،وبهذا قامت بوضع مجالات ذات اولوية التمويل .

المطلب الأول : اساليب مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في تمويل التنمية

تستخدم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية صيغ عديدة ،موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية لتمويل التنمية في الدول الأعضاء ،من خلال هذه الصيغ تمويل مجموعة متنوعة من المشاريع في كل القطاعات ،هذه الصيغ تصنف إلى صيغة التمويل العادي وصيغة التمويل الميسر ،وهناك صيغ تمويل أخرى .

وقد أصبح نظام إصدار الصكوك (السندات الإسلامية) حديثا هو أحد أهم الوسائل التمويلية وأكبرها في تعبئة الموارد من السوق[1].

الفرع الاول : التمويل العادي[2]:

تشمل التمويل بصيغة الاجارة ،والبيع لأجل ،و الإستصناع ،وخطوط التمويل التي تقدم للمؤسسات الوطنية للتمويل التنموي وللبنوك الاسلامية في الدول الاعضاء ،وبخاصة لتعزيز نمو وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعية والزراعية والصناعات التحويلية وفي المشاريع البنية الاساسية ويستثنى من ذلك مشاريع الفنادق و السياحة و الاسكان ،وغيرها من المشاريع التي لا تكون موافقة الاحكام الشريعة الاسلامية.

[1] موقع البنك الاسلامي للتنمية،**http://www.isdb.org** ،**تم الاطلاع بتاريخ: 2017/01/30** .

[2] حفيظ بديار،دور التمويل بالاجارة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات الاسلامية ،مرجع سابق ،ص 123.

1- **الإجارة:** هي إحدى صيغ التمويل متوسطة وطويلة الأجل ، وتكون موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية ، أما من الناحية القانونية فتُعرف هذه الصيغة بأنها بيع (منفعة) ، ومن الناحية النظرية فإنها تعني ترتيبات الإجارة لفترة متوسطة وطويلة الأجل لتمويل معدات الرأسمالية أو لأصول ثابتة يقدمها البنك الإسلامي للتنمية (المؤجر) لفترة معينة من الزمن نظير سداد أقساط إجارة دورية أي نصف سنوية مثلاً.

2- **البيع لأجل** : هو تمويل متوسط المدة استحدثه البنك ويماثل البيع لأجل، الشراء عن طريق الاستئجار، حيث يقوم البنك بشراء الأصول نيابة عن المستفيد وينقل ملكيتها فوراً لدى تسليمها إلى المستفيد لكي يسدد مبلغ التمويل المتضمن في الأقساط إضافة لهامش ربح.

3- **الإستصناع** :هو عقد يتعهد بموجبه أحد الأطراف بإنتاج شيء معين وفقاً لمواصفات تم الاتفاق بشأنها وبسعر وتاريخ تسليم محددين .

ويشمل هذا التعهد كل خطوات الإنتاج من تصنيع أو إنشاء أو تجميع أو تغليف.

4- **خطوط التمويل** :قدم البنك خطوط التمويل للمؤسسات الوطنية للتمويل التنموي وللبنوك الإسلامية في الدول الأعضاء ،وبخاصة لتعزيز نمو وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعية والزراعية والصناعات التحويلية وفي مشاريع البنية الأساسية .

ويستثنى من ذلك مشاريع الفنادق والسياحة و الإسكان ،وغيرها من المشاريع التي لا تكون موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية[1].

[1] حفيظ بديار،مرجع نفسه ،ص124.

الفرع الثاني: التمويل الميسر[1]:

وتشمل التمويل بالقروض الذي يهدف الى تقديم تمويل لأجل طويل لتنفيذ مشاريع التنمية ،ولاسيما في القطاع الزراعة (تنمية الاراضي والري،وشبكات الطرق والتنمية في الحيازات الصغيرة ومشاريع امدادات المياه في الريف) ،كما تشمل المساعدات الفنية من خلال تقديم الخبرة الفنية لأحد المشاريع ،او لوضع احدى السياسات المساعدة في اعداد ذلك المشروع وتنفيذه ،او في اعداد تلك السياسات وتنفيذها كما تقدم المساعدة الفنية لتعيين على تنمية المؤسسات والموارد البشرية.

1- **التمويل بالقروض:** إن مصطلح " التمويل بالقروض " الذي يستخدمه البنك الإسلامي للتنمية له معانٍ ودلالات مختلفة لدى المؤسسات الدولية للتمويل التنموي الأخرى ، والهدف من هذه الصيغة هو الهدف نفسه لتلك المؤسسات ، فالتمويل بالقروض يُقدم تمويلاً لأجل طويل لتنفيذ مشاريع التنمية ، ولاسيما في قطاع الزراعة (تنمية الأراضي ، والري ، وشبكات الطرق والتنمية في الحيازات الصغيرة ومشاريع إمدادات المياه في الريف ..الخ) وقطاع البنية الأساسية (النقل البري والمرافق الاجتماعية كالمدارس والمستشفيات ونحو ذلك).

2- **المساعدة الفنية:** تعني تقديم الخبرة الفنية لأحد المشاريع أو لوضع إحدى السياسات المساعدة في إعداد ذلك المشروع وتنفيذه أو في إعداد تلك السياسات وتنفيذها ، كما تقدم المساعدة الفنية لتعين على تنمية المؤسسات والموارد البشرية، وهناك نوعان رئيسان من أنشطة المساعدة الفنية : المساعدات الفنية التي تتعلق مباشرة بأحد المشاريع (كدراسة الجدوى والتصميم التفصيلي والإشراف على تنفيذ

[1] حفيظ بديار،مرجع نفسه،ص 129.

المشروع والمشاريع التجريبية ..الخ) ، وأنشطة المساعدات الفنية ذات الطابع الاستشاري (تحديد السياسات وإعداد الخطط القطاعية ، وتعزيز القدرات المؤسسية ، وإجراء البحوث ..الخ) [1].

صيغ تمويل أخرى[2]:

وهناك صيغ تمويل اخري تشمل المشاركة والمساهمة في راس مال في روؤس الاموال الشركات والمؤسسات المحققة للربح والمرافقة للاحكام الشريعة الاسلامية ،والتي يتوقع ان يكون لها اثر تنموي محتمل على الاقتصاد الدول الاعضاء .

1- **المساهمة في رأس المال:** يساهم البنك في رؤوس أموال الشركات والمؤسسات(بما فيها المؤسسات الإسلامية المالية في الدول الأعضاء) المحققة للربح والموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي يتوقع أن يكون لها أثر تنموي محتمل على اقتصاد الدول الأعضاء.

2- **المشاركة في الأرباح:** المشاركة في الأرباح شكل من أشكال الشراكة الذي يعني تجميع الأموال بواسطة البنك الإسلامي للتنمية وطرف آخر لتمويل مشروع محدد، ويحصل كل شريك على نسبة مئوية من صافي الأرباح التي يحققها المشروع ، كما أن الأرباح المتحققة (أو الخسائر المتكبدة) يتحملها كل شريك بالتناسب مع حصته في رأسمال المشروع ، وتكون هذه الصيغة مناسبة للمشاريع التي يتوقع أن تحقق معدلات عائد مالي عالية.

وقد ارتفعت هذه الاساليب والصيغ من 03 سنة 1975 الى 13 سنة 2004،كما هو مبين في الجدول التالي:

[1] حفيظ بديار،مرجع نفسه،ص130.

[2] مجموعة البنك الاسلامي للتنمية 38 عاما في خدمة التنمية ، مرجع سابق ،ص 11.

الجدول رقم(02-01) : الزيادة في اساليب تمويل مجموعة البنك الاسلامي للتنمية 1975 – 2004

السنة	اساليب وصيغ التمويل المستخدمة
1975	- القروض - المساهمة في رؤوس الاموال المشروعات - التمويل المشترك.
1977	- اضافة الى ماسبق : - الاجارة - تمويل عمليات الواردات
1978	- اضافة الى ماسبق : - تقاسم الارباح
1985	- اضافة الى ماسبق : - البيع لأجل
1987	- اضافة الى ماسبق : - تمويل الصادرات
1996	- اضافة الى ماسبق : - الاستصناع
1999	- اضافة الى ماسبق : - عمليات المرابحة من مرحلتين
2003	- اضافة الى ماسبق : - الصكوك الاسلامية
2004	- اضافة الى ماسبق : - التمويلات بأسلوب البناء والتشغيل ثم نقل الملكية

المصدر:موقع البنك الاسلامي للتنمية،http://www.isdb.org تم الاطلاع بتاريخ2017/01/21.

المطلب الثاني: مجهودات مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في تمويل التنمية

يتمثل الغرض الرئيسي لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية في تعزيز التنمية اقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الاعضاء و المجتماعات الاسلامية منفردة ومجتمعة طبقا لمبادئ الشريعة الاسلامية [1].

الفرع الاول: دور مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في تحقيق التنمية الاقتصادية

قامت مجموعة البنك الاسلامي للتنمية بمضاعفة دورها في مواجهة التقلبات الاقتصادية الدورية، وهذا بتمويل مجالات مهمة مساعدة في التنمية الاقتصادية.

1- تمويل المشروعات:

تقوم مجموعة البنك الاسلامي للتنمية بتمويل جميع المشروعات المتوافقة والشريعة الاسلامية ، سواء في القطاع العام او الخاص ، مستخدما صيغ عديدة موافقة لأحكام الشريعة (كما تم ذكرهما سابقا). حيث منذ نشأة المجموعة ،عرف حجم التمويل تطورا مستمرا ،بمختلف صوره اما لتمويل المشروعات او المساعدة الفنية.

2- تمويل التجارة :

تقوم مجموعة البنك الاسلامي للتنمية بتمويل التجارة وغيرها من المعاملات التي تسهل التجارية عن طريق وسيلتين متكاملتين هما:"عمليات تمويل التجارة"وبرنامج التعاون والتعزيز التجاري" وذلك من خلال برامج مكثفة وضعها البنك التمويل الصادرات واخرى لتمويل الواردات ، ثم من خلال المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة – عضو مجموعة البنك- بهدف تطوير وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الاعضاء من جهة وبين الدول العالم الخارجي من جهة اخرى.

[1] تنمية التمويل الاصغر الاسلامي ،التحديات والمبادرات ،معهدالاسلامي للبحوث والتدريب،عضو مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ،ص1.

3- التكنولوجيا:

اولت مجموعة البنك الاسلامي للتنمية للتكنولوجيا اهمية بالغة ، نتيجة اثارها الايجابية على القطاعات والمجالات التي تحظى بالأولوية (كالزراعة والأمن الغذائي والتعليم والصحة)، وفي اطار انشطة المجموعة لتمويل العلوم والتكنولوجيا ،فإنها تولي اهتماما خاصا بتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية ودعم وتشجيع الحصول على المعرفة ونشرها من خلال نشاطات منها جائزة البنك للعلوم والتكنولوجيا.

الفرع الثاني: دور مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في تحقيق التنمية الاجتماعية [1]

مجموعة البنك الاسلامي للتنمية لم تغفل على تحقيق التنمية الاجتماعية ،بل جعلت هذا المجال من اهدافها الاولية وذلك من خلال المجالات الهامة في الاطار الاجتماعي.

1- تخفيف الفقر وتحقيق الامن الغذائي :

في اطار ايمان البنك بفكرة ان السكان المتعلمين والمؤهلين والأصحاء يستطعون اداء دور هام في تحسيين نوعية الحياة والجد من الفقر ،وتحقيق النمو الاقتصادي، سعى لتوفير الصحة والتعليم والإمداد بمياه الشرب والصرف الصحي ، والزراعة ... للقضاء على الفقر في الدول الاعضاء خاصة الاقل نمو منشأ حساب خاص للدول الاعضاء ،و الاقل نمو. وتجري مكافحة الفقر عن طريق "صندوق التضامن الاسلامي للتنمية " و"البرنامج الخاص بتنمية افريقيا "ومبادرة "التعليم من اجل التشغيل" و"برنامج محو الامية المهنية " لمحاربة الفر وغيرها من برامج تنمية القدرات في القطاع الصحة وتعليم كبرنامج دعم التمويل الاصغر ،وبرنامج القرى المستدامة .

[1] تنمية التمويل الاصغر الاسلامي ، المرجع نفسه ،ص 2.

2- التعليم:

عملت مجموعة البنك جاهدة للقيام بهذا القطاع الحساس من خلال تطوير برامجها وتنويعها في المجال تنمية التعليم وتطوير الخدمات الاجتماعية ،لتتناسب مع الحاجة ومتطلبات واقع المجتمعات الاسلامية والمسلمين في العالم ،وذلك بدعم جهود الدول الاعضاء لتطوير الموارد البشرية وتمويل برامج التدريب والتعليم ،وخفض معدل الامية وزيادة فرص الحصول على التعليم بالأخص الابتدائي منه ،والتعليم غير النظامي،ومحو الامية والتدريب المهني والتعليم الفني،منوعا صور دعمه في ذلك من اجل تحقيق هذه الرؤية التنموية.

3- اشراك المرأة في العمل التنموي:

تعتقد مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ان اسهام المرأة في العملية التنموية تعد من الاسباب التي تقضي على الفقر ومن اجل ذلك قام بمد وتمويل المشاريع ذات الصلة بالمرأة ومنها المجهودات التالية[1]:

- تنظيم برامج تدريبية لتعزيز قدرات المرأة في المجال التنمية مع المنظمات غير الحكومية .
- إنشاء الفريق الاستشاري النسوي للمساعدة في استحداث برامج مناسبة تتوافق مع القيم الاسلامية وتساعد ادراج قضايا المرأة في عملياته ومشاريعه .
- تنظيم المنتدى السنوي لصاحبات الاعمال المسلمات،وإنشاء جائزة مساهمة المرأة في التنمية عام 2006.

[1] تنمية التمويل الاصغر الاسلامي، المرجع نفسه،ص3.

المبحث الثالث :

تجارب مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مع الدول في حالة الأزمات المالية

تولي مجموعة البنك اهمية بالغة لعملية التقييم لاستخلاص الدروس من التجارب السابقة بهدف تحيين تصميم عملياته الانمائية المستقبلية ،والهدف الرئيسي لتقييم العمليات هو اجراء تقييم للمشاريع والقطاعات والمحاور والعمليات والسياسات والمساعدات القطرية لأنشطة مجموعة البنك التي يقوم بها .

المطلب الاول : الانشطة التمويلية التنموية لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية.

منذ تأسيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في لبنته الاولى المتمثلة في البنك الاسلامي للتنمية ،وقبل ظهور المؤسسات الاخرى المشكلة للمجموعة كانت ولا تزال تقوم بعمليات التمويل ، من خلال مجموعة من الانشطة والعمليات التمويلية لمختلف البلدان الاعضاء المنتشرة على ربوع العالم ،حيث يوجه كل نشاطه باستغلال الموارد المتاحة لديه لدعم ومساندة جهود دوله الاعضاء الهادفة الى تحقيق الطفرة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

الفرع الاول : تمويل انشطة التنمية الاقتصادية.

توجّه مجموعة البنك الاسلامي للتنمية كمؤسسة مالية تنموية اهتماما خاصا بتحقيق الطفرة الاقتصادية ، وتمارس المجموعة هذا النشاط التمويلي عبر ثلاثة محاور رئيسه هي العمليات العادية وتمويل التجارة وعمليات المساعدة الخاصة،كما اسلفنا الذكر .

وعرف حجم تمويل مجموعة البنك الاسلامي للتنمية الاقتصادية ،تطورا مستمرا حيث بلغ المجموع التراكمي الصافي للتمويلات التي اعتمدتها جميع نوافذ البنك حتى نهاية 2006 ، 41.4 مليار دولار[1].

[1] تنمية التمويل الاصغر الاسلامي ، المرجع نفسه،ص 3.

وقد توزع هذا التمويل التراكمي كما يلي[1]:

- 16.4 مليار دولار لتمويل المشروعات والمساعدة الفنية،
- 24.4 مليار دولار لعمليات تمويل التجارة،
- 597 مليون دولار للمعونة الخاصة

جدول رقم (03-01) : حجم العمليات التي مولتها مجموعة البنك ،منذ بدء نشاطها 1976-2006

الوحدة:مليون دولار

نوع العمليات	نوع التمويل	حجم التمويل
العمليات العادية	تمويل المشروعات	16.163.87
	المساعدة الفنية	197.41
المجموع		16.361.28
عمليات تمويل التجارة	تمويل الاستيراد	19.205.79
	تمويل الصادرات	1.318.32
	محفظة البنوك الإسلامية	2.815.24
	صندوق حصص الاستثمار	794.74
	صندوق الاستثمار في ممتلكات الوقف	24.25
	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع لخاص	29.32
	عمليات الخزانة	228.49
المجموع	------	24.416.14
عمليات المساعدة الخاصة	--------	597.33
الإجمالي الكلي (الصافي)	----------	41.374.55

المصدر: بشير عمر محمد فضل الله،تجربة البنك الاسلامي للتنمية في الدول الاسلامي "التحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية،جدة، السعودية،2006،ص12.

[1] موقع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ، **http**://**www**.**isdb**.**org** تم الاطلاع بتاريخ 2017/02/07.

ويظهر التوزيع القطاعي لعمليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مدى اهتمام المجموعة بالقطاعات التي لها أثر مباشر على حياة الناس والتنمية في العالم الإسلامي.

فمنذ تأسيس البنك كنواة اولى في المجموعة ،تم تخصيص 26% من إجمالي التمويل لتمويل 319 مشروعا للمرافق العامة في مجالات مد شبكات المياه، والطاقة الكهربائية، ومد أنابيب نقل الغاز، وشبكات الصرف الصحي. في حين بلغت حصة قطاع النقل والمواصلات 18.4% من التمويل استفاد منها 322 مشروعا في ميادين بناء وتأهيل المطارات والموانئ والطرقات ومد خطوط السكك الحديدية بالإضافة إلى خطوط الاتصالات. فيما تم تمويل 313 مشروعا في قطاع الزراعة بنسبة بلغت 8.9% من إجمالي تمويل البنك، تشمل مشاريع الري وإصلاح الأراضي وإنشاء نقاط المياه وحفر الآبار. بينما عادت النسبة الباقية من حجم التمويل الإجمالي 23.9% للصناعة والخدمات المالية[1].

الفرع الثاني:تمويل انشطة التنمية الاجتماعية

ان جهود مجموعة البنك للنهوض بالقطاع الاجتماعي ،كانت و لا تزال من الاولويات التي تسعى المجموعة الى المساهمة فيها ،عن طريق الصيغ التمويلية المعتمدة او حتى المبتكرة خصيصا لتطوري المجال.

قامت مجموعة البنك الاسلامي للتنمية برصد مبالغ ضخمة لتمويل التنمية الاجتماعية في البلدان الاعضاء ،مع التركيز بشكل أساسي على مجالات التعليم والصحة ومحاربة الفقر وتشمل هذه المشروعات مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ومراكز التدريب المهني.

فقد تم تمويل 1675 مشروعا بنسبة 22.7% من إجمالي التمويل، بلغت قيمتها 421,4 مليون دينار سلامي (659,1 مليون دولار امريكي) ،وبلغ مجموع الإعتمادات التراكمي من موارد راس مالية العادية "لتمويل 732 عملية في كلا القطاعين الاجتماعيين 2,9 مليار دينار اسلامي (4,1 مليار دولار امريكي) ،

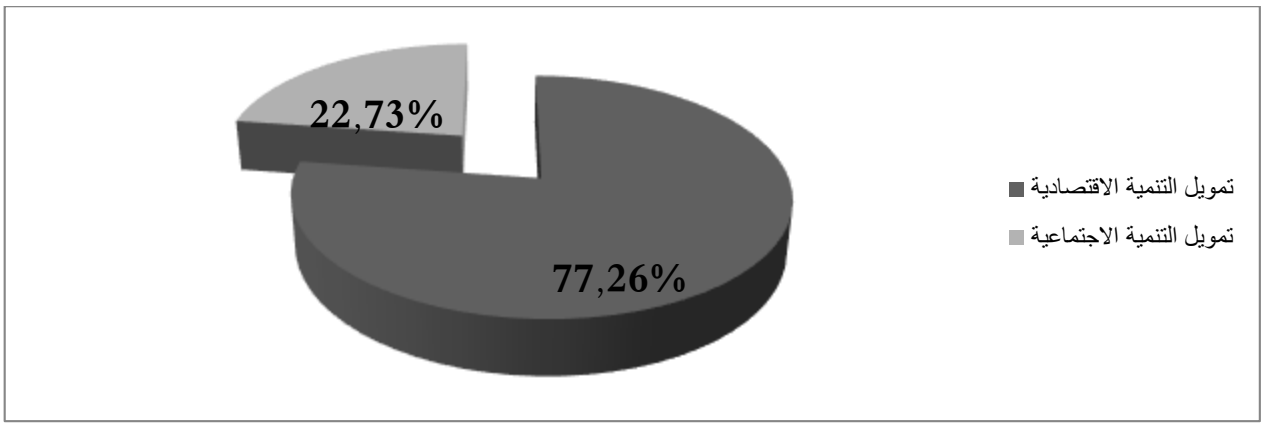
[1]بن يحي نسمية ،مرجع سابق ،ص 145.

جدول رقم (04-01): توزيع المشاريع الممولة من طرف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بحسب القطاعات **الوحدة: مليون دولار الامريكي**

القطاعات	التصنيف	عدد	النسبة	قيمة التمويل	النسبة
الاقتصادية	- المشروعات - التجارة - التكنولوجيا	6250	%79,04	13105,65	%77,26
الاجتماعية	- تخفيف الفقر - التعليم - اشراك المرأة	1657	%20.96	3855.97	%22.73
المجموع	-----	7907	%100	16961,62	%100

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي البنك الاسلامي لعام 2015.

الشكل رقم (03-01): المبالغ المعتمدة لعمليات تمويل المشاريع بحسب القطاعات من طرف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم(03-01).

المطلب الثاني :تجارب مجموعة البنك الاسلامي للتنمية مع الدول في حالات الصدمات المالية.

تقوم مجموعة البنك الاسلامي للتنمية بتقديم التمويل لكل الدول الاعضاء وله تجارب عديدة نذكر منها:

الفرع الاول:تجربة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية مع المملكة المغربية[1]

تعد المملكة المغربية من اوائل الدول الاعضاء المؤسسة للبنك الاسلامي التنمية وتربطه مع المجموعة تعاون وثيق وقد بلغ اجمالي التمويلات المقدمة من مجموعة البنك الاسلامي للتنمية لصالح المملكة المغربية ما يفوق ستة (6) مليارات دولار امريكي شملت قطاعات التنمية ،وعمليات التجارة الخارجية، وفيما يلي طبيعة التمويلات المتحصل عليها من المملكة خلال سنة 2016 فقط.

جدول رقم (05-01) : طبيعة التمويلات التي استفاد منها المغرب من مجموعة البنك سنة 2016.

تاريخ التمويل	طبيعة التمويل	قيمة التمويل(دولار امريكي)	اهدف من التمويل
29ماي 2016	- تمويل	- 101.5مليون	-المساهمة في مشروع السكة الحديدة فائق السرعة
14 نوفمبر 2016	-مساعدة فنية في صورة منحة	- 278الف	- مساهمة في تكاليف الدورة المناخ
25 ديسمبر 2016	- تمويل - تمويل - مساعدة فنية	- 94 مليون - 93.7 مليون - 280 الف	- مشروع التنمية الريفية -المساهمة في تنمية وتطوير الفئات الاقل نموا - مشروع التنمية الريفية ومنحة الاستراتيجية الوطنية
المجموع	**-----**	**320.1 مليون**	**---------**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد عل موقع البنك الاسلامي للتنمية http://www.isdb.org.

[1] موقع البنك الاسلامي للتنمية ، اخبار ، http://www.isdb.org تم الاطلاع بتاريخ 2017/02/03.

من خلال الجدول نلاحظ ان المملكة المغربية قد استفادت من ما يفوق 320 مليون دولار امريكي على ثلاث مرات بتواريخ مختلفة، فقد استفاد من تمويل كمساهمة في انجار مشروع قطع من السكك الحديدية الفائق السرعة بمبلغ 101.5 مليون دولار امريكي،وبهذا تحسين كفاءة النقل وخفض تكلفى التشغيل ،هذا المشروع يؤدي الى خلق الف منصب شغل جديدة ،ويساهم في تحسين مستوى معيشة السكان،في بداية السنة ، كما استفادت المملكة المغربية من مساعدات فنية بصورة منحة بمبلغ 278 الف دولار امريكي كمساهمة في تكاليف دورة مؤتمر الاطراف المشاركة في الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة يشأن تغيرات المناخ.

وفي اخر السنة استفادت المملكة المغربية من مشروعين لتنمية الريفية المتكاملة ومنحة الاستراتيجية الوطنية لتشغيل في المملكة المغربية ب 94 مليون دولار امريكي منها 93.7 مليون دولار للمساهمة في تنمية وتطوير الفئات الاقل نموا،عن طريق توفير استثمارات في القطاعات الزراعة والرعاية الصحية و امدادات مياه الشرب ،بهدف تشجيع النمو الاقتصادي و تخفيض عدد الاسر التي تعيش تحت خط الفقر من مناطق الريفية الاقل نموا ،والاستفادة من مساعدة فنية في صورة منحة بمبلغ 280 الف دولار امريكي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل بالمملكة.

كل هذا وقعت المملكة المغربية اتفاقيتي تعاون مع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ،الاول بتكلفة 163,9 مليون دولار ،يهدف الى المداد سكان مناطق قروية بالماء الصالح للشرب بحلول سنة 2017،اما الثاني بمبلغ 83,49 مليون دولار،يهدف الى تحسين الانتاجية وتثمين انتاج الزيتون عبر كل مراحل سلسلة القيمة، وذلك قصد تحسين الدخل ومستوى الدخل ومستوى عيش السكان ،في مناطق مختلفة من المملكة المغربية .

وقد تم وضع اطار عام للتعاون بين المملكة المغربية والمجموعة البنك الاسلامي للتنمية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1] .

[1] بطاقة بشأن مذكرة التفاهم،حول استراتيجية الشراكة مع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية والمملكة المغربية .

الفرع الثاني: تجربة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية مع الجمهورية التونسية[1]

تعتبر الجمهورية التونسية من الدول الاعضاء المؤسسة للبنك الاسلامي للتنمية وتربط مجموع البنك الاسلامي علاقات تعاون وثيقة ،وقدر اجمالي عمليات مجموعة البك الاسلامي للتنمية في تونس ما يزيد عن اربعة مليارات دولار امريكي ،شملت معظم قطاعات التنمية ومشاريع التنمية ،وفيما يلي طبيعة التمويلات التي استفادة منها الجمهورية التونسية من خلال سنة 2016 .

الجدول رقم (06–01) :طبيعة التمويلات التي استفادة منها الجمهورية التونسية سنة 2016 من مجموعة البنك. **الوحدة :دولار امريكي**

تاريخ التمويل	طبيعة التمويل	قيمة التمويل بالدولار الامريكي	اهدف من التمويل
17 فيفري 2016	– مساعدة فنية	– 900 الف	–لبناء قدرات وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بالجمهورية التونسية
29 مارس 2016	–تمويل	– 24.3 مليون	– مساهمة في مشروع التنمية الزراعية
05 افريل 2016	– تمويل – معونة فنية	– 27.7 مليون – 200 الف	– مشروع التنمية الفلاحية –المعونة لتوفير الدعم المؤسسسي اللازم لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي التونسي.
المجموع	-----	–53.1 مليون	---------

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على موقع البنك الاسلامي للتنمية ،http://www.isdb.org .

[1] موقع البنك الاسلامي للتنمية ،الاخبار، تم الاطلاع بتاريخ 2017/02/03..

من خلال الجدول نلاحظ ان الجمهورية التونسية قد استفادت من ما يقارب55.1 مليون دولار امريكي ،على ثلاث مرات بتواريخ مختلفة.

فقد استفاد من تمويل كمساعدة فنية لبناء قدرات وزارة قدرات وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بالجمهورية التونسية بمبلغ 900 الف دولار امريكي،وبهذا تحسين كفاءة الوزارة ، في المرة الاولى من السنة .

كما استفادت الجمهورية التونسية من تمويل بمبلغ 24.3 مليون دولار امريكي كمساهمة في مشروع التنمية الزراعية ، يهدف المشروع الى دعم جهود الحكومة التونسية الرامية اى تحسين الحياة المعيشية للمواطنين والتقليل من حدة الفقر في المناطق الريفية للبلاد وخلق فرص العمل.

وفي مرة اخرى استفادت الجمهورية التونسية من مشروعين لتنمية الفلاحة المندمجة ،ومعونة فنية في صورة منحة ب29.7 مليون دولار امريكي منها 27.7 مليون دولار للمساهمة في التنمية الفلاحية المندمجة ،و مساعدة فنية في صورة منحة بمبلغ 200 الف دولار امريكي لتوفير الدعم المؤسسي اللازم لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي التونسي.

خاتمة الفصل:

من خلال كل ما تقدم في هذا الفصل نجد أن مجموعة البنك الاسلامي للتنمية تعتبر المؤسسة الدولية الوحيدة متعددة الاطراف التي تتعامل وفق اسس و احكام الشريعة الاسلامية ،تتألف من خمسة كيانات مختلفة في تواريخ التأسيس ومجتمعة الاهداف ،عدد الدول الاعضاء بمختلف كيانات المجموعة 57 دولة من مختلف اقطار العالم ،تقوم بتجميع واستغلال موارد التمويل من الدول الاعضاء و الاسواق المالية العالمية وتخصيصها الى مشاريع التنمية في اقتصاديات العالم الاسلامي خاصة الدول الاقل نموا ،وتستغل في ذلك تصنيفها المرتفع على المستوى العالمي ككيان تمويلي خالي المخاطر،وتتعدى انشطته مجال العالم الاسلامي لأفراد المجتمع المسلم في الدول غير الاسلامية ،وبفضل جهوده في تكريس التعامل بعدد كبير من الصيغ التمويلية التي تنفرد بها المجموعة ،وتعمل على تطويرها باستمرار ،وهذا من اجل تقديم التمويل المناسب والذي تحتاج له البلدان الاعضاء ،حيث تقوم المجموعة بتوفير التمويل اللازم والكافي لكل من يلجأ اليها في حالات الصدمات والعثرات و الازمات المالية التي تمر بها الدول.

أما فيما يخص أهم التطورات الحاصلة في مسار الصدمة (الازمة) المالية الحاصلة في الجزائر خلال الفترة 2014-2017 و اثرها على الاقتصاد الجزائري ،وكذا استشراف اساليب تمويل الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة ،فان ذلك ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

صدمة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2017

" إن موضوعات كل دولة تندرج في ضرورة المساهمة في دعم الحكومة، إلى أقصى حد ممكن بما يتناسب مع قدرة كل فرد،مغطية الإيرادات التي يتمتع بها والمدرجة تحت حماية الدولة..."

- "ادم سميث- كتاب ثروة الأمم"

مقدمة الفصل:

لقد توافرت قاعدة عريضة من وجهات النظر والآراء المتضاربة حول الصدمات الاقتصادية التي كان سببها ظهور مشكلات متتالية لم يعرفها العالم من قبل ،إذ عُرفت بأنها أحداث تواجه الدول دون أن يكون لها دور مباشر،ويُعد انحصار وتقليص الصدمات مؤشر على جودة السياسة الاقتصادية في بلد ما ووضوح الرؤى المستقبلية ومعرفة حالة الاقتصاد،

والجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث لم تسلم من الصدمات الاقتصادية ،رغم توفرها على موارد اقتصادية ضخمة ،ونظرا للتغيرات والتطورات التي لابد من مواكبتها وإدخالها في مختلف القطاعات الاقتصادية سواء في ميدان التسيير أو التخطيط فإنه يتطلب اتخاذ طرق جديدة في مواجهة الصدمات الاقتصادية،

وعلى هذا الأساس سنقوم في هذا الفصل بمحاولة توضيح مفهوم الصدمة الاقتصادية و اكتشاف واقع الصدمة في الجزائر خلال الفترة 2014-2017، و التطرق إلى أثرها على التنمية بالجزائر، وذلك خلال ثلاث مباحث كما يلي:

- **ماهية الصدمات الاقتصادية.**
- **الصدمة المالية للاقتصاد الجزائري.**
- **تداعيات الصدمة الاقتصادية في الجزائر وسياسات معالجتها.**

المبحث الاول : ماهية الصدمات الاقتصادية

تعتبر الصدمات الاقتصادية من العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي، و قد ازداد الاهتمام بدراسة هذه العوامل في الآونة الأخيرة، لهذا سنقوم في هذا المبحث: بتوضيح كل ما يخص الصدمات الاقتصادية (المفهوم، أسباب الوقوع و الأنواع...) ،كل هذا وأكثر فيما يلي:

المطلب الأول مفهوم الصدمة الاقتصادية وأسبابها

بين أهم المؤشرات المؤثرة على اقتصاديات الدول ،سواء كانت متقدمة او نامية ،نجد الصدمات الاقتصادي ،وفي هذا المطلب نوضح مفهومها ،أسباب حدوثها .

الفرع الأول: مفهوم الصدمات الاقتصادية

تم تعريف الصدمات الاقتصادية من قبل العديد من الباحثين والكتاب على النحو التالي:

- **التعريف الأول** : الصدمات الاقتصادية تعني تلك الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا ،والصدمات الداخلية تقسم إلى صدمات نقدية وصدمات حقيقية ،أما بالنسبة للصدمات الخارجية فهي تسلك طريق الدورات الاقتصادية.[1]
- **التعريف الثاني** : الصدمات الاقتصادية هي بداية لحدوث الأزمة ،تعني وجود خلل يؤثر تأثير مادي على النظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ،وهي أحداث قد تكون داخلية او خارجية، لا يمكن التحكم فيها ولها آثار قوية على مستوى الدخل لدولة ونتيجتها انهيار التوازن.[2]

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي،سعر الصرف وإدارته في ضل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)،الطبعة 1،دار الصفاء للنشر ،الأردن ، 2011 ،ص 188.

[2] بن يحي نسيمة،اثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية،العدد 2،2014،ص 238.

- **التعريف الثالث:** الصدمة الاقتصادية هي الحدث الذي ينتج منه تغير كبير ومفاجئ (غير متوقع في معظم الأحيان) في الاقتصاد والمتغيرات الاقتصادية المختلفة،وتكون اما موجبة تؤدي إلى تحسن في قيمة المتغير،او سالبة تؤدي إلى التدهور قيمة التغير الاقتصادي.[1]
- **من خلال ما سبق يمكن وضع التعريف التالي:**

الصدمات الاقتصادية هي تلك الأحداث التي تقع في اقتصاديات الدول ،والتي تؤثرها فيها بشكل كبير وغير متوقع ،دون أن يكون للدولة دور مباشر وفاعل في حدوثها، وتقلق القائمين على الاقتصاد ، مع صعوبة التنبؤ بحدوثها وتأثيرها ، وهي تعتبر بداية لحدوث الأزمات.

الفرع الثاني:أسباب الصدمات الاقتصادية:

الصدمات الاقتصادية لا تحدث دون توافر جملة من الأسباب والعوامل المساعدة على ذلك و نذكر بعضها فيما يلي[2]:

- الاعتماد على مورد اقتصادي مغلق،
- ضُعف القطاعات المعوّل عليها في تغيير الهيكل الإنتاجي؛
- التشابك القطاعي محليا وبين الدول النامية؛
- خلل في هيكل التجارة الخارجية؛
- التشوهات السعرية في أغلب قطاعات الاقتصاد الوطني؛
- اختلالات جذرية في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة.

[1] جيهان محمد السيد و وآخرون ، اثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري ،بحوث اقتصادية عربية ،العدد 81، 2015 ، ص 44.

[2] بن يحي نسيمة ،اثر صدمات ادوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر،مرجع سابق ص 239.

وهناك العديد من الصدمات والعوامل الداخلية عملت بقوة مع الصدمات الخارجية وهي تدور إجمالا حول عاملين هما :**فائض الطلب وعدم واقعية الأسعار** ويُمكن تجزئة ذلك فيما يلي[1]:

- الاتساع المستمر لفجوة الموارد المحلية، من خلال الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحلي؛
- العجز الدائم والمستمر في الموازنات العامة لمعظم الدول النامية؛
- العجز الدائم والكبير في موازين المدفوعات للدول النامية وتدهور أسعار صرف عملاتها الوطنية[2]؛
- ضعف الإحلال بين السلع المصدرة والمستوردة؛
- عدم تلاءم السلع المستوردة مع الناتج المحلي الموجه أساسا لاستهلاك طبقة ضعيفي الدخل؛
- الطبيعة البدائية لسوق رأس المال ، بحيث يشكل النظام المصرفي المصدر الرئيسي للوساطة المالية.

المطلب الثاني: أنواع الصدمات الاقتصادية ومصادرها

للصدمات الاقتصادية أنواع عدة تختلف باختلاف أسباب حدوثها سنحاول تقديمها، وكذا مصادرها.

الفرع الأول: أنواع الصدمات الاقتصادية

الصدمات الاقتصادية أنواع مختلفة حسب المعيار المتبع حسب الدراسة يمكن توضيح بعضها فيما يلي:

- **الصدمات الخارجية:** هي كل حدث مفاجئ في أسواق السلع والأسواق المالية أو حتى الظروف المناخية مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي للبلد[3]؛

[1] بن يحي نسيمة،اثر صدمات ادوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر،مرجع سابق ص 50.

[2] خليل عبد القادر،محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2006،اروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، جامعة الجزائر،2007-2008 ،ص 54 .

[3] عبد الحميد رغميت ،الدورات الاقتصادية :مع الاشارة الى حالة البلدان المصدرة للسلع الاولية،جامعة جيجل، الجزائر ،ص7.

تبرز هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها، ولها آثار قوية على مستوى الدخل، ومن أبرز الأحداث التي تؤدي إلى هذا النوع تغير عوائد الصادرات، التضخم المستورد، ارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج[1]؛

- **الصدمة المحلية**: قد تتسبب الحكومات في البلدان النامية بشكل غير مقصود في ازدياد تقلب الاقتصاد الكلي عن طريق ارتكاب أخطاء في السياسات الداخلية ،كاعتماد سياسة نقدية تضخمية،أو عدم انتظام سياسات المالية العامة للحكومة ما يؤدي في الغالب إلى وقوع صدمات داخلية تكون مخلة باستقرار الاقتصاد الكلي،و عرقلة عملية التنمية[2]؛
- **صدمات الطلب**:وتتمثل بالتغيرات في السياسة ،مثل صدمات السياسة المالية (صدمات الإنفاق الحكومي ومعدلات الضرائب)، والسياسة النقدية (عرض النقود،وسعر الفائدة)وسياسة سعر الصرف[3] ؛
- **صدمات العرض**: (او الإنتاجية) التي تؤثر مباشرة في جانب الإنتاج، وتمثل أهم صدمات الجانب الحقيقي ،مثل التقدم التكنولوجي متمثلا بالابتكارات والاختراعات،بالإضافة الى التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والحروب[4]؛
- **الصدمات الدورية** :يرتكز هذا النوع من الصدمات في الاقتصاديات المفتوحة والتي تشكل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ويتعرض الاقتصاد العالمي لفترات من الكساد والازدهار فتؤثر على صادرات هذه الدول سلبا وإيجابا بشكل كبير؛

[1] سعودي محمد،المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر،مجلة الاقتصاد الجديد،العدد 11،المجلد 2 ،2014،ص307 .

[2] عبد الحميد رغميت،الدورات الاقتصادية :مع الاشارة الى حالة البلدان المصدرة للسلع الاولية ، مرجع سابق،ص7.

[3] جيهان محمد السيد،واخرون،اثر الصدمات الاقتصادية الكلية على سوق العمل في الاقتصاد المصري،مرجع سابق،ص45.

[4] جيهان محمد السيد، مرجع نفسه،ص 46.

- **الصدمات الهيكلية** :وتحدث هذه الصدمات عند تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله من طاقات معينة إلى أخرى، أو تحول الطلب على النقد الأجنبي بدلا من العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي؛
- **الصدمات العارضة أو العشوائية** :يظهر هذا النوع نتيجة الظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية:كالزلازل أو الفيضانات والتي تُؤدي إلى خسائر فادحة، وهذه الصدمات تزول عند انتهاء تلك الكوارث، ولكنها تُؤدي إلى اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة[1]؛
- **الصدمات الحقيقية** :وتحدث عند اعتماد تكنولوجيا جديدة أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية، وتتعرض العديد من الدول إلى هذا النوع من الصدمات، وتحدث عندما يكون حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي[2]؛
- **الصدمات النقدية** :تنشأ في الأساس من عدم استقرار الطلب على النقود، والذي يظهر على هيئة تغيرات في مدى إقبال الاقتصاديون على حيازة العملة المحلية في ضوء الابتكارات المستحدثة في الأوراق المالية أو التذبذبات في مستوى الثقة؛
- **الصدمات العالمية:** كحدوث تغيرات كبيرة في أسعار النفط، أو يمكن أن تنبثق من بلد كبير مثل أمريكا وتفيض على بلدان أخرى وفقا للمقولة المأثورة" عندما تعطس أمريكا يصاب العالم بنزلة برد"[3].

[1] حاكمي بوحفص ،الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر ،المغرب وتونس ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 07، الجزائر ،ص 06.

[2] بن يحي نسيمة ،اثر صدمات ادوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970 - 2013 مذكرة ماجستير،جامعة المدية ، 2013- 2014 ،ص49.

[3] بن يحي نسيمة ، مرجع نفسه،ص 5 .

الفرع الثاني: مصادر الصدمات الاقتصادية

تختلف مصادر الصدمات باختلاف نوع وطبيعة الصدمة وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من المصادر[1]:

- **المصادر الداخلية** :وتنحصر في:
  - آليات تنفيذ السياسة النقدية؛
  - أهداف البنوك المركزية؛
  - معتقدات صُناع السياسة حول عمل الاقتصاد وآلية عمله؛
  - السياسة النقدية والأمور السياسية.
- **المصادر الخارجية**: وتنحصر في:
  - اكتشاف بعض الموارد الجديدة؛
  - التغير في مستوى الاستثمار الأجنبي؛
  - التغير في قيمة الصادرات.

[1] بن يحي نسيمة ،مرجع نفسه ،ص 52.

المبحث الثاني: الصدمة المالية للاقتصاد الجزائري

تلجأ كل الدول إلى وضع برامج مالية مرتبطة بفترة من الزمن للإنفاق ،من اجل تحقيق أهداف معينة ، وتتضمن هذه البرنامج المالية موارد الدولة ونفقاتها خلال الفترة المقبلة ،وموازنتها ،ومن ثمة فإن الموازنة تشكل وسيلة انجاز السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، لكن لا يمكن تحقيق التوازن بين الموارد والنفقات في كل الظروف مايؤدي إلى حدوث صدمات مالية غير مرغوبة ،وهذا ما يحصل في الاقتصاد الجزائري في الفترة 2014-2017.

المطلب الأول:طبيعة للاقتصاد الجزائري الصدمة المالية خلال الفترة 2014-2017

من الصعب التعرف على طبيعة الصدمات نتيجة التشابك والآنية الموجودة في النظّم الاقتصادية، وكذا مختلف الصدمات تتداخل في نفس الوقت، لذا فيما يلي نظرة أو لمحة عن طبيعة صدمات المالية في الجزائر.

الفرع الأول:الصدمة المالية في الجزائر خلال الفترة 2014-2017

بعد تعريف الصدمة على أنها تغير غير متوقع إما لفشل النماذج او لأن النماذج تخفق في أن تتوقع بتغيرات لوجود تعقيدات وتغيرات خارجية في اغلب الأحيان ،فإن الجزائر وقعت في صدمة مالية نحاول توضيحها فيما يلي:

مفهوم الصدمة المالية الواقعة في الجزائر:

الصدمة المالية هي الأحداث والوقائع التي حدثت بسبب النتائج المختلفة تماما عما كان يتوقع في العموم ، التي كانت خارجة عن إرادة النظام الاقتصادي او السياسي لدولة [1].

[1] جيهان محمد السيد،و اخرون ،اثر الصدمات الاقتصادية الكلية على سوق العمل في الاقتصاد المصري ،مرجع سابق ،ص 45.

او بمعنى اخر هي حادث مفاجئ خارج عن سيطرة السلطات وتؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على الاقتصاد ،و يمكن ان تشمل على صدمات معدلات التبادل التجاري والكوارث الطبيعية والصدمات المرتبطة بالحروب أو الصدمات الناتجة عن ارتفاع او انهيار الأسعار المفاجئ للموارد الخام والسلع الوسطية[1].

- **طبيعة الصدمة المالية في الجزائر**

تظهر الصدمة المالية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014 -2017 من خلال الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط مما أدي إلى انخفاض حجم مداخيل قطاع المحروقات ،وبالتالي ارتفاع الصدمة المالية التي تعتبر من الصدمات التي كان مرجعها تغيرات هيكلية مرت بها صناعة النفط خلال هذه الفترة[2].

وعلى غرار الصدمات المالية العالمية السابقة واجه العالم صدمة جديدة حيث انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط سنة 2014 ،فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت (البترول الموجود في الجزائر) من 115 دولار في جويلية 2014 إلى اقل من 30 دولار للبرميل في بداية 2016 ،وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيار عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الاسعار الى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات ،فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العاملي من هذه المادة الحيوية ،إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) و تضاءل سلطتها على تحديد الاسعار ،مع ظهور منتجات بديلة للنفط وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50 بالمئة، شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد،أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد

[1] كمال طلبة المتولي سلامة ،و اخرون ،الازمة المالية العالمية و اثارها على الاقتصاد العالمي والقومي والحلول الاسلامي لها،دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، 2010 ،ص 110.

[2] تقوى حسناوي و اخرون ،اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر،مذكرة ماستر ،في العلوم الاقتصادية ،جامعة تبسة ،2016،ص 67.

الوطني ومن التداعيات الوخيمة المستمر لأسعار النفط في الاسواق العالمية لانهيار على الوضعين الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر ، خاصة في ضل تبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط فقد خلف انخفاض أسعار البترول آثارا بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر[1].

ولقد تضافرت عدّة عوامل خاصة بسوق النفط هي التي أدّت إلى الإنخفاض الحاد في أسعار النفط، وهي متعلقة بكل من العرض والطلب وبعوامل توقعات مستقبلية، نفسية وجيوسياسية أيضاً أهمها:

- إرتفاع أسعار النفط خلال العقد الماضي أدّى إلى تحفيز الاستثمارات لاستخراج النفط من مكامن كان يصعب استخراجه منها من قبل بسبب إرتفاع التكلفة ، أي تحديداً النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية والنفط الرملي في كندا؛
- بدء الطلب العالمي للنفط يتراجع بسبب الركود الإقتصادي في منطقة اليورو والتباطؤ في الصين وآسيا؛
- التحسن في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى إلى معاودة الإنتاج والإمدادات من طرف كل من العراق وليبيا ؛
- زيادة المعروض من النفط العالمي من قبل الأوبك في الأسواق النفطية بسقف إنتاج عند 30 مليون برميل يوميا؛

الفرع الثاني:أسباب الصدمة المالية في الجزائر خلال الفترة 2014-2017.

يوجد عدة عوامل تؤدي إلى تأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمة المالية ،لكن الإشكال يكمن في حجم ذلك التأثير ،وعموما فإن الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات المالية الخارجية للأسباب التالية[2] :

[1] مريم شطيبي محمود ،مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ،مقدمة في اطار اشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والادارة ،جامعة الامير عبد القادر قسنطينة ،يوم 02/15/14/ 2015.

[2] تقوى حسناوي و اخرون ،اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر ، مرجع سابق،ص 74.

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق ،وإبرام اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.
- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار حيث أن معظم صادراتنا تتم بالدولار و الذي شهد تدهورا كبيرًا في قيمته.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات و الذي يشكل 98 % من الصادرات لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي هش عرضة لتقلبات أسعار البترول.
- اما السبب الرئيسي لحصول الصدمة المالية في الجزائر هو الانخفاض والتدهور الكبير في أسعار النفط الذي يعتبر المصدر الرئيسي للدولة الجزائرية.

المطلب الثاني: الصدمة الموازنية في الجزائر خلال الفترة 2014-2017

تعتبر الجزائر وكغيرها من بلدان العالم من الدول المعرضة للوقوع في الصدمات الموازنية ،وهذا لعدم تمكنها من تحقيق التوازن المالي بين نفقاتها والإيرادات المتحصل عليها،وفيما يلي نوضح الصدمة الموازنية في الجزائر.

الفرع الأول:الرصيد الموازني للجزائر خلال الفترة 2014 – 2017.

تعتمد الجزائر بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل موازناتها العامة،إذ أن سلوك هذه الأخيرة تتطور تبعا لسلوك تطور عائدات النفط[1]، وفيما يلي سنتعرض إلى نتيجة الرصيد الموازني في الجزائر خلال الفترة 2014-2017 من خلال تحليل تأثير كل من الإيرادات العام والنفقات العامة بانخفاض أسعار النفط ثم التطرق في الأخير إلى الوضع الكلي للموازنة العامة.

وفي الجدول الموالي نوضح إيرادات ونفقات الدولة الجزائرية وكذا الرصيد الموازني خلال الفترة 2014-2017 .

[1] عبد الحميد رغميت ،الدورات الاقتصادية :مع الاشارة الى حالة البلدان المصدرة للسلع الاولية ،مرجع سابق ،ص 9.

الجدول رقم(01-02): إيرادات ونفقات وعجز الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة 2014-2017.

الوحدة:مليار دينار جزائري

السنوات		2014	2015	2016	2017
الإيرادات		4218.180.000	4684.650.000	4747.430.000	5635.514.000
النفقات	التسيير	4714.452.366	4972.278.494	4807.332.000	4591.373.620
	التجهيز	2941.714.210	3176.448.830	3176.848.830	2291.373.620
	مجموع	7656.166.576	8753.727.324	7984.180.243	6883.215.581
الرصيد الموازني		-3437.986.576	-3801.027.324	-3236.750.243	-1247.701.581

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية من سنة 2014 إلى غاية 2017.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الإنفاق العام للجزائر مقسم إلى قسمين اولها نفقات التسيير والتي شهد ارتفاعا بصورة منتظمة في بداية الفترة سنة 2014 إلى غاية منتصف سنة 2015 وهذا قبل بداية الصدمة، منتقلا من مستوى 4714 مليار دينار عام 2014 إلى 4972 مليار دينار سنة 2015 قبل ان يبدأ في الانخفاض عند بداية الصدمة المالية فتراجع إلى مستوى 4591 مليار دينار سنة 2017 ،اما فيما يخص القسم الثاني من النفقات (التجهيز)فنلاحظ من الجدول انها لم تسلم من التذبذب خلال الفترة 2014-2017 فكانت سنة 2014 تقدر بحوالي 2941 مليار دينار وارتفعت سنة 2015 و 2016 الى مستوى 3176 مليار دولار ،قبل ان تعاود الانخفاض إلى 2291 مليار دينار في تقديرات سنة 2017 .

كما يتبين من الجدول أن إجمالي الإيرادات في الجزائر كمجموع ارتفع بصورة كبيرة خلال الفترة 2014-2017، إذ انتقل من مستوى4218 مليار دينار سنة 2014 إلى مستوى 5635 مليار سنة 2017 ،ويعزي هذا الارتفاع الكبير في الإيرادات بشكل أساسي إلى رفع الحكومة لسعر المرجعي في الميزانية الى 45 دولار للبرميل، بدلا من 37 دولار للبرميل خلال السنوات السابقة ،منه لا يوجد مبلغ فائضة توجه الى صندوق ضبط الايرادات.

كما نلاحظ من الجدول السابق أن مسار الرصيد الموازني الذي يتميز باتسامه بصفة العجز والتذبذب حيث نشاهد انتقاله من ما قيمته (3437- مليار دينار جزائري) سنة 2014 ،إلى ما يفوق (3801- مليار دينار) سنة 2015 ،قبل ان يعاود الانخفاض إلى ما يقارب (1247-مليار دينار)في تقديرات سنة 2017.

ويلاحظ ان الأمر يزداد صعوبة بالنسبة للجزائر من جراء الانخفاض الملحوظ والمستمر في النفقات العامة للدولة خاصة نفقات التجهيز منها ،وتجميد العديد من المشاريع مع الانخفاض في قيمة الصادرات في ضل التراجع الكبير في أسعار النفط ،الأمر الذي يحدث ضغوطات على الدولة ،وتتمثل المهمة الأكثر إلحاحا بالنسبة للجزائر في استخدام الفاعل والكفء لموارد المالية ،مع الإشارة إلى أن استخدام الفوائض المالية الكبيرة في الأنفاق على التنمية وتطوير البنية التحتية والتعليم والصحة يكون أكثر فعالية اذا ما صاحبه إنشاء وتغذية صناديق تثبيت الإيرادات وهذه الأخيرة التي يجب دراسة مسارها مع استمرار الرصيد الموازني السالب خاصة في السنوات الأخيرة ومعرفة مدى قدرة الصندوق على تغطية العجز الموازني في ضوء الدور الذي نشاء الصندوق من اجله.

الفرع الثاني:موارد وتمويلات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2014-2017 .

يعتبر صندوق ضبط الموارد الذي أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 في الجزائر صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر و بالضبط من حسابات التخصيص الخاص ، ويقيد في هذا الحساب ،في **باب الإيرادات** ،فائض القيمة الناتجة عن مستوى ايرادات جباية بترولية يفوق تقديرات قانون المالية ،و اي إيرادات أخرى مرتبطة بسير الصندوق ،اما **باب النفقات** فيقيد فيه ، ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي ،و الحد من المديونية العمومية[1].

[1] بوفليح نبيل ، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، بدون سنة نشر ، ص ص 242-243.

ومن اجل دراسة ومعرفة الصورة الحقيقية لمدى توازن الموازنة العامة ،يجب توضيح موارد صندوق ضبط الايرادات خلال الفترة 2014 - 2017 وهو ما يمكن تبيانه في الجدول التالي :

الجدول رقم (02–02) : موارد صندوق ضبط الايرادات خلال الفترة 2014 – 2017 .

الوحدة :مليار دينار جزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017
1–الموارد	--	--	--	--
- رصيد السنة السابقة	5563.5	4408.5	3081.9	1797.4
- فائض قيمة الجباية البترولية	1810.6	710.6	519.2	00
1:مجموع الموارد	7374.1	5119.9	3601.1	1797.4

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على:Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances 2016

من موقع مديرية العامة للتقدير والسياسات www.dgpp-mf.gov.dz تاريخ الاطلاع 2017/05/15.

من الجدول السابق نلاحظ ان ايرادات صندوق ضبط الايرادات تتراجع بشكل رهيب ،فقد فقد الصندوق مايقارب 1155 مليار دينار اي حوالي(10.63 مليار دولار) خلال سنة 2014،وفي سنة 2015 تم اقتطاع حوالي 2336 مليار دينارجزائري أي مايقارب (21.62 مليار دولار)، واستمر التراجع من خلال اقتطاع حوالي 1029.9 مليار دينار جزائري حوالي (9.41 مليار دولار).

2- اقتطاعات صندوق ضبط الايردات خلال الفترة 2014–2017.

ورد معنا ان مهمة صندوق ضبط الايرادات حددت اساسا في امتصاص الفوائض المالية السنوية لميزانية الدولة الدولة واستعمالها اما[1]:

[1] خالد منه،دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ضل الاصلاحات الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990،رسالة دكتوراه،في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3 ،2014-2015 ص251.

تسوية العجز الموازني الذي قد يحدث مستقبلا نتيجة انخفاض اسعار المحروقات، او تسديد المديونية العمومية للدولة سواء كانت داخلية او خارجية ،والجزائر خلال الفترة الحالية تسجل رصيد موازني سالب ،نتيجة الانخفاض الكبير في اسعار المحروقات ،ما يتطلب تمويله عن طريق صندوق ضبط الايرادات ،

ان تحديد الدور الذي قام به صندوق ضبط الايرادات في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر ،خلال الفترة 2014-2017 في ضل التراجع الكبير في اسعار المحروقات ،يمكن ان نوضحها من خلال الجدول الموالي المبين ناتج ايرادات صندوق ضبط الايردات خلال الفترة 2014-2017 قبل القيام بعملية الاقتطاع من اجل تغطية العجز الموازني وبعدها في كل سنة.

جدول رقم(03-02):ايرادات صندوق ضبط الايردات قبل وبعد عمليات الاقتطاع السنوية خلال الفترة 2014-2017 . **الوحدة : مليار دينار جزائري**

السنوات	2014	2015	2016	2017 توقعات
1-الموارد	--	--	--	--
- رصيد السنة السابقة	5563.5	4408.5	3081.9	1797.4
- فائض قيمة الجباية البترولية	1810.6	710.6	519.2	00
1:مجموع الموارد	7374.1	5119.9	3601.1	1797.4
2-الاستخدامات	--	--	--	--
- تمويل عجز الخزينة العمومية	2965,7	2037,2	1803.7	-
2:مجموع الاستخدامات	2965,7	2037,2	1803.7	-
رصيد الصندوق في نهاية السنة (بعد الاقتطاع)	4408.5	3081.9	1797.4	(100.9)

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد تقرير مديرية التقدير والسياسات 2016،مرجع سابق.

من الجدول السابق نلاحظ ان أرقام الحكومة تكشف عن بلوغ ناتج الصندوق ل 5563.5 مليار دينار (ما عادل 51.18 مليار دولار) في سنة 2014 ، لكنه عرف تراجعا مع نهاية سنة 2014 إلى 4408.5 مليار دينار (ما عادل 40.55 مليار دولار)، ما يعني أنّ الصندوق فقد 10.63 مليار دولار في عام واحد ،قبل أن يسهم انخفاض أسعار النفط في حرمان الصندوق من إضافة موارد كبيرة جديدة نتيجة انخفاض اسعار

المحروقات ، اما فيما يخص سنة 2015 ونتيجة عدم دخول موارد جديدة كبيرة وبعد الاقتطاع بلغ ناتج الصندوق 3081.9مليار دينار (ما يعادل 28.15 مليار دولار)، ما يعني اقتطاع قياسي قدرة 12.41 مليار دولار، ونفس الحل بالنسة لسنة 2016 حيث نلاحظ تواصل عملية الاقتطاع من الصندوق في سنة 2016 ،مع بلوغ الناتج 1797.4 مليار دينار جزائري ،(مايقارب 16.41 مليار دولار)،اي اقتطاع حوالي 11.74 مليار دولار.

وعليه لن يقوا صندوق ضبط الموارد على تغطية العجز ،بحكم أنّ ناتجه لن يتجاوز 100.9 مليار دينار نهاية 2017 (ما يعادل 920.93 مليون دولار)، ما سيفرز نضوبا تاما في آخر أنفاس العام 2018، وهو ما سيورّط الدولة. وعلى خلفية التطور المتسارع لانخفاض مدخرات صندوق ضبط الإيرادات، أقرّت الحكومة في مشروع قانون المالية 2017، إلغاء التسقيف دون 740 مليار دينار أو ما يعادل 6.7 مليار دولار، وهو ما يعكس الانخفاض المتوقع لناتج الصندوق في العامين القادمين بسبب ابتلاع 3766.1 مليار دينار من موارد الصندوق بين سنتي 2014 و 2016 اي ما يفوق 34 مليار دولار ،من اجل تغطية حجم العجز في الميزانية.

المبحث الثالث: تداعيات الصدمة الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري وسياسات معالجتها

تعتبر الجزائر من الدول ذات الاقتصاد الريعي التى تعتمد على مورد اقتصادي وحيد ،ونتيجة عدم الاستقرار في الاسعار الذي يتميز به هذا المورد لم تسلم اي دولة مصدرة للنفط احادية المورد من تبعيات الانخفاض الكبير في اسعار المحروقات ،وهذا ما سيتم التطرق اليه في هذا المبحث ،بالاضافة الى السياسات التي الموضوعة من اجل الحد منها.

المطلب الأول: تداعيات الصدمة الاقتصادية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

من أسباب الصدمة الاقتصادية لسنة 2014 السابقة تتكون مجموعة من التأثيرات على لاقتصاد الجزائري متمثلة في[1]:

[1]تقوى حسناوي واخرون،اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، مرجع سابق،ص 76.

- إنخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط : فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا،حيث لم تسجل سنة 2015 سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار عام 2014 بانخفاض قدره (45.47% -)؛
- خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة : حيث سجلت الجزائر عجزا تجاريا لأول مرة منذ 15 سنة بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015 ، وهذا بسبب تراجع الصادرات و إرتفاع الواردات ،وتبعاً لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% عوض 111% في النصف الاول لسنة 2014؛
- تراجع احتياطي الصرف الجزائري، تقلبات كبيرة في قيمة الصادرات؛
- انخفاض مداخيل الجزائر وبتالي وضع ميزانياتها وحساباتها الجارية تحت ضغوطات؛
- انخفاض أسعار الصرف ،لأنها تساهم مساهمة كبيرة من إنتاجها في الأسواق النفطية العالمية.

المطلب الثاني: السياسات المتبعة لمواجهة الصدمة المالية للاقتصاد الجزائري 2014-2017

كل الدول ومن اجل معالجة الاثار السلبية التي تحصل في اقتصادياتها تقوم بوضع جملة من السياسات الإصلاحية لمعالجة تلك الأثار ،والجزائر وكغيرها من البلدان قامت بإتخاذ جملة من التدابير نحاول ذكرها فيما يلي.

- التدابير المتخذة للحد من الصدمة المالية خلال الفترة 2014-2017

لمواجهة الصدمة الاقتصادية في ضل هذه الظروف الإقتصادية الصعبة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الاجراءات شملت الآتي[1]:

- استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في صندوق ضبط الايرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط ؛

[1] عبدالحميد رغميت،الدورات الاقتصادية :مع الاشارة الى حالة البلدان المصدرة للسلع الاولية،مرجع سابق ،ص4.

- سمحت الجزائر بإنخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقيمة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، حيث تراجع الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 لكل دولار في سنة 2014 ليصل الى 107.17 دينار جزائري لكل دولار أمريكي في سنة 2015 إعادة الاعتبار للقطاعات الإستراتيجية في الصناعة العمومية؛
- تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية لسنة 2016 بفرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات مالية،
- شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي؛
- خفض رخص الاستيراد على المنتجات ،و إعادة الاعتبار للقطاعات الإستراتيجية في الصناعة العمومية؛
- خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الاحالة على التقاعد بعد سن 60سنة؛
- رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية لسنة 2016 شملت أساساً رفع الرسم على القيمة المضافة على إستهلاك الكهرباء والمازوت ، وفرض حقوق جمركية بنسبة 15% على أجهزة الاعلام الآلي المستوردة؛
- التقيد بضبط الموازنة وترشيد النفقات العمومية والبحث في كيفية نجاعتها ؛
- تنويع مصادر الدخل للجزائر، على خلفية الصدمة المالية وتأثيراتها على أهم مداخيل الجزائر" البترول والغاز "وذلك عن طريق تنويع اقتصادها وعصرنة القطاعات الاقتصادية[1]؛
- الحذر من العودة السريعة إلى حلقة الاستدانة الخارجية ،كون الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من الخروج من الاعتماد الكامل على المداخيل الريعية ، وفشله لحد الآن في بلوغ مرحلة مقبولة من التنوع[2]؛

[1] سمية موري،عبد الحميد لخديمي ،تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر:مقاربة تحليلة قياسية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد 71، 2015 ، ص 162 .

[2] ادريس اميرة،تقلبات اسعار البترول و اثرها على السياسة المالية،دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري 1980-2014 ،اطروحة دكتوراه في العلوم،جامعة تلمسان ،2015-2016 ،ص235.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا الى ماهية الصدمات الاقتصادية التي تمثل الأحداث التي تقع في اقتصاديات الدول ،والتي تؤثرها فيها بشكل كبير وغير متوقع ،دون أن يكون للدولة دور مباشر وفاعل في حدوثها ، والتي تعتبر بداية لحدوث الأزمات ،قبل ان نوجه اهتمامنا الى طبيعة صدمة الاقتصاد الجزائري وتم التوّصل إلى أنّ طبيعة الصدمة يصعب التعّرف عليها نظرا للتشابك الموجود في الأنظمة الاقتصادية ،وأنّ النتّائج المروعة للصدمات هي تدهور جميع الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية ،وأنّ أثر هذه الصدمات يزداد بزيادة ارتباط الدولة مع العالم بشكل عام ، خاصة الدول التي تعتمد على مورد واحد ، وهذا ما يحصل في الجزائر نتيجة اعتمادها الكلي على قطاع المحروقات ، ما ادى الى الوقوع في صدمة مالية موازنية ، اثرت وتأثر على كل المجالات الاقتصادية ،

ان ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات ،الذي يمثل المورد الوحيد للبلاد ، يوضح هشاشة البنية الاقتصادية للجزائر الذي كشفت عنها الصدمة الاقتصادية الواقعة نتيجة التراجع الكبير في اسعار المحروقات ، كل هذا جعل الدولة الجزائرية تتحرك عن القيام بعدد من الاجراءات والتدابير للحد من شدة الصدمة وعدم ترك المجال لتفاقم الاوضاع والوقوع في ازمة مالية ،منها استعمال الهوامش الاحتياطية الوقائية عن طريق اللجوء الى صندوق ضبط الإيرادات الذي انشاء خصيصا لمواجهة مثل هذه الظروف وكذا التخفيض في الانفاق العام وتجميد عدد معتبر من المشاريع كل هذا من اجل تغطية العجز الموازني في المالية العامة للدولة .

اما فيما يخص اثار الصدمة الموازنية على القطاعات الاقتصادية ،وكذا علاقة المجموعة بالجزائر ،واستشراف العلاقة التمويلية لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية للجزائر في ضل الصدمة المالية خلال الفترة 2017- 2020 فهذا ما سنتطرق اليه خلال الفصل القادم .

الفصل الثالث:

إستشراف العلاقة التمويلية لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية بالجزائر

2020-2017

"في الإقتصاد ،الأمور تأخذ وقتا طويلا لتحدث أكثر مما تعتقد، ثم تحدث أسرع مما كنت تتوقع حدوثها"

- " رودي دورندتش "

مقدمة الفصل :

تعيش الجزائر صدمة اقتصادية حادة بعد تراجع أسعار البترول ،الشيء الذي أثر بشكل مباشر على الخزينة العمومية التي تعتمد بشكل شبه كلي على مداخيل المحروقات ،وأمام هذه الوضعية الصعبة تعالت تحذيرات الاقتصاديين مطالبين باتخاذ إجراءات استعجالية لتنويع الاقتصاد الوطني.

ومع هذه التحذيرات تنتهج الجزائر في إطار مختلف المخططات الخماسية ،سياسة طموحة لتنمية المنشآت القاعدية الاجتماعية والاقتصادية الكبرى ،باعتبارها أداة ضرورية لهيكلة التراب الوطني بصفة دائمة ومحفزا للنشاط الاقتصادي ،تخص هذه المشاريع الكبيرة لاسيما القطاعات الأساسية كالسكن والري والطاقة والفلاحة.

لكن كل هذه البرامج تعطلت بسبب الإجراءات الموضوعة ،التي مست وتمس كل القطاعات الاقتصادية نتيجة التراجع الكبير في إيرادات الدولة.

ومن هنا سنعمل على توضيح مختلف البرنامج والمشاريع المجمدة في الجزائر خلال الفترة "2014-2017"، ومدي إمكانية تمويلها تمويل مشاريع مثلها في المستقبل من طرف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وذلك من خلال مباحث التالية:

- **المبحث الأول: انعكاسات تراجع الإنفاق على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2017.**
- **المبحث الثاني: استشراف العلاقة التمويلية بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية و الجزائر في ضل الصدمة المالية 2017-2020.**

المبحث الأول:انعكاسات تراجع الإنفاق على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2017.

انعكس التراجع الكبير في اسعار النفط على المالية العمومية في الجزائر ،الامر الذي ادى الى تعميق عجز الموازنة العامة وتأكل موارد صندوق ضبط الايرادات ،كانت النفقات العامة هي المتأثر الاكبر حيث تم تأجيل وتجميد عدة مشاريع ،وفي ضل هذه الظروف قامت الدولة الجزائرية بإتباع التمويل الخارجي باللجوء الى البنك الافريقي للتنمية ،نتيجة عدم كفاية الاحتياطات ومن اجل توفير موارد بالعملة الصعبة ،وعدم اللجوء الى مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ،وفي هذا المبحث نوضح اثر التراجع في الانفاق على القطاعات الحساسة والفرق بين التنمية الافريقي ومجموعة البنك الاسلامي للتنمية.

المطلب الأول: اثار وانعكاسات التراجع في الانفاق على مستوى قطاع البناء والأشغال العمومية.

اثرت الصدمة الموازنية التي تشهدها الجزائر ابتدءا من سنة 2014 على معدلات نمو اقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية وهذا ما ادى بالحكومة الى تطبيق برامج وسياسات اصلاحية تمثلت في تقليص الانفاق بنسبة 14% في 2017 بعد تخفيض قدره 9% سنة 2016 في مسعى للحد من تأثير هبوط سعر النفط[1].

وبهذا فقد تم تجميد و تأجيل عدة مشاريع كانت مبرمجة في المخطط الخماسي 2015-2019 ، الذي رصدت له ما قيمته 21.000 مليار دج أي ما يعادل 262,5 مليار دولار ،والذي كان موجه لتطوير اقتصاد تنافسي متنوع، وقبله التراجع في مشاريع البرنامج التنموي 2010-2014 الذي رصد له هو الاخر ما قيمته 286 مليار دولار، ومن اجل معرفة انعكاسات التراجع الواضح في الانفاق العمومي من خلال قيمة المخططات الخماسية (من 286 مليار دولار في المخطط الخماسي2010-2014 الى262,5 مليار دولار في مخطط2015-2019،وكذا من اجل الخروج من الاثار السلبية التي تقع في الاقتصاد الجزائري ككل خاصة قطاع البناء و الاشغال العمومية الذي

[1] محمد لوكال ،محافظ بنك الجزائر المركزي ،موقع الاذاعة الجزائرية www.radioalgerie.dz الاطلاع يوم 2017/04/28 .

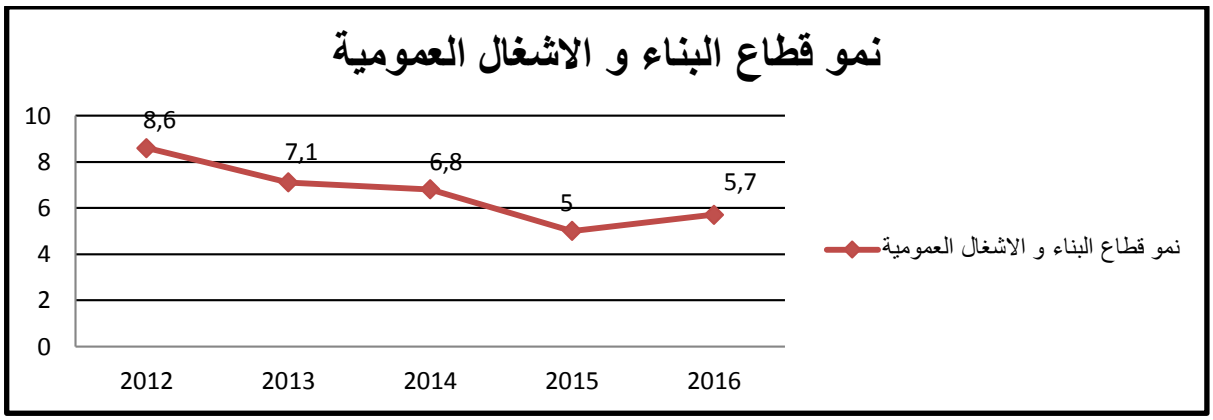
يمثل الشريان الذي تواجه به الدولة مواطنيها ،تم اللجوء الى لمساعدة الخارجية من البنك الافريقي للتنمية ، وفيما يلي جدول يوضح معدلات نمو قطاع البناء و الاشغال العمومية في الجزائر خلال الفترة 2012-2017.

الجدول رقم(01-03) :تطور معدل النمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2012- 2017.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نمو قطاع البناء و الاشغال العمومية	%8,6	%7,1	%6,8	%5.0	%5.7	-

المصدر:موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz ، تم الاطلاع يوم 2017/05/02.

الشكل رقم (01-03):توضيح معدلات نمو قطاع البناء و الاشغال العمومية.



المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال اطلاع على مؤشرات الجدول السابق والنظر الى الشكل السابق :نجد ان قطاع البناء والأشغال العمومية عرف تذبذب وعدم استقرار نتيجة التراجع في الانفاق حيث مر بمراحل نميز بين ثلاث فترات:

الفترة الاولى:"2012–2013:"اهم ما ميزها تسجيل قطاع البناء و الاشغال العمومية لمعدلات نمو ايجابية بلغ خلال نفس الفترة 7.85% ،هذا نتيجة الطفرة المالية التي ميزت الفترة بسبب الارتفاع الكبير في اسعار المحروقات.

الفترة الثانية :2014–2015 : بدأت معانات الاقتصاد الجزائري من اثر انهيار أسعار النفط ابتداء من شهر جوان 2014 ،مايعني بداية انهيار نمو قطاع البناء و الاشغال العمومية،حيث سجل نمو خلال الفترة6.8% في سنة 2014 ،والانهيار سنة 2015 حيث بلغ معدل نمو القطاع 5% وذلك لان نمو القطاع كان مدفوع بقوة الإنفاق العمومي ،والذي حاولت الحكومة خلال هذه الفترة معالجة هذه الصدمة الاقتصادية من خلال تنفيذ برنامج اصلاحات اقتصادية جديدة "القرض السندي""البرنامج الخماسي 2015-2019"بمساعدة البنك الافريقي للتنمية،هدف اساسا الى اعادة التوازن لاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة بالتوازي مع تقليص الاعتماد على قطاع المحروقات كمورد وحيد للاقتصاد رغم الاصلاحات الجزئية المطبقة

ان ما يميز هذه الفترة تسجيل معدلات نمو ايجابية وصل متوسطها الى5.9% ،وتعد سنة 2015 السنة التي حقق فيها قطاع البناء و الاشغال العمومية ادنى معدل له منذ سنة 2010،اذ وصل الى 5% .

الفترة الثالثة : 2016–2017: اهم ما يميز هذه الفترة معدلات نمو قطاع البناء والأشغال العمومية المحققة التي عرفت ارتفاعا طفيفا اذا ما قورنت بالفترة السابقة اذا تم تسجيل نمو ب 5.6% ،وهو ما يمثل ارتفاعا ب 0.7% عن معدل النمو المسجل خلال السنة السابقة ،وذلك نتيجة الاجراءات والتدابير المطبقة من اجل اخراج الاقتصاد الجزائري من الصدمة ،لكن انخفاض اسعار المحروقات اذ وصل متوسط سعر برميل النفط الجزائري الى 48 دولار امريكي خلال سنة 2017 ، لم يجعل هذه التدابير تؤتي اكلها،اما معدل نمو سنة 2017 فلا يزال غير معلوم .

المطلب الثاني: الفرق بين البدائل التمويلية الخارجية الممولة للجزائر ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

يعاني الاقتصاد الجزائري ويمر بوضع حرج للغاية ،والتراجع الكبير في الانفاق العام نتيجة الصدمة الموازنية الحاصلة في الجزائر بعد الانخفاض الكبير في اسعار النفط في منتصف سنة 2014 كبر دليل على ذلك ،هذا ما وضع الاقتصاد الجزائري امام حتمية اللجوء الى عملية الاقتراض الداخلي عن طريق تجربة القرض السندي الذي حقق ما قيمته 586 مليار دينار من جهة (حوالي 5.3 مليار دولار)[1] ،

ثم اللجوء الى الخيار الثاني المتمثل في تلقي القروض من البنك الأفريقي للتنمية بما يقارب (1 مليار دولار) من جهة ثانية ،وعدم اتباع التمويل عن طريق مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ،وفي الجدول الموالي سنفرق بين بنك التنمية الإفريقي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية من حيث الموارد وشروط التمويل و الاساليب.

الجدول رقم(02-03): الفرق بين مجموعة البنك الاسلامي للتنمية و البنك الافريقي للتنمية .

	بنك التنمية الافريقي	مجموعة البنك الاسلامي للتنمية
تاريخ الإنشاء و المقر الحالي	انشئ سنة 1963 و مقره تونس حاليا	أنشئ سنة 1973ومقرها السعودية.
عدد الدول الاعضاء	يضم54 دولة أفريقية، و 26 دولة من الدول المانحة من خارج القارة الأفريقية.	تضم 56 دولة، وهناك 10 دول اكبر مساهمة في البنك،منها الجزائر.
مصادر التمويل	- مساهمات الحكومات الأعضاء. - جانب مدفوعات سداد القروض. - بيع السندات فى أسواق المال الخاصة. - 40%من راسماله ،ملك لااعضاء دول اجنبية من خارج القارة.	- مساهمات الدول الاعضاء. - تعبئة الموارد - البنك يقوم بالاقتراض من السوق المالية بشَكْلَيْها طويلة و قصيرة الأجل.

[1] تصريح وزير المالية حاجي بابا عمي ، موقع الاذاعة الجزائريةwww.radioalgerie.dz يوم الاطلاع 2017/04/28

اساليب تمويل الدول	- يتبع نفس اسلوب البنك الدولي من حيث إعداد استراتيجية محددة للدولة وذلك بالنسبة لغالبية الدول التى يقرضها وهى تهدف إلى تحديد المعالم الأساسية للمعونة التي يقدمها البنك.	- يعمل البنك فى مجال توفير التمويل لعدة أنواع من المشروعات وهى بالأخص فى مجالات البنية الأساسية، - ينصب اهتمامه على مشروعات البنية الأساسية واسعة النطاق وفق الشريعة.

المصدر :مركز معلومات البنك،المؤسسات المالية الدولية ومنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ،ورقة للمنظمات غير الحكومية ،2007 ،ص ص 23-27 ، من الموقع informationwww.bank center.org .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان كل من البنك الافريقي ومجموعة البنك الاسلامي للتنمية مؤسستان يمكن الاستفادة من تمويلاتهما ،لكن يوجد اختلافات كبيرة بينهما نوضحها في التالي:

- كل موارد مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ملك الاعضاء التابعين للمنطقة ،اما بنك التنمية الافريقي فما يقارب 40% من موارده مللك لهيئات من خارج القارة ،ما يجعل شروط تمويل صعبة نوعا ما في البنك الافريقي .
- اساليب التمويل تختلف فمجموعة البنك الاسلامي للتنمية ليست له استراتيجية محددة او اجراءات كبرى ، او التزامات يجب اتباعها كما في البنك الافريقي من اجل تمويل احدى الدول.
- البنك الافريقي للتنمية يتبع طرق واستراتيجيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في التمويل،على عكس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية التي تتخذ طرق و اساليب خاصة بها وفق الشريعة الاسلامية[1].
- ينصب اهتمامه مجموعة البنك الاسلامي للتنمية على مشروعات البنية الأساسية واسعة النطاق وفق الشريعة الاسلامية ، في جميع من الدول الاعضاء ،وحتى تمويل المجتمعات المسلمة في الدول غير الاعضاء ،اما البنك الافريقي للتنمية فالإستراتيجية المتبعة هي تعمل على تحديد المعالم الأساسية للمعونة التي يقدمها البنك.

[1] موقع بنك الوسيط information center.org www.bank ، مرجع سابق تاريخ الاطلاع 2017/04/28.

وحتى نتمكن من اختيار اي المؤسسات افضل في تمويل الجزائر : يجب معرفة مدة السماح وشروط السداد وسعر الفائدة ثابتة او متحركة بين بنك التنمية الإفريقي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والصيغ المتبعة في كل من المؤسستان ،فيتم توضيحه من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم(03–03): شروط وصيغ تمويل كل من البنك الافريقي للتنمية ومجموعة البنك الاسلامي للتنمية للدول.

	انواع القروض	شروط القروض ومدتها ومعدلات الفائدة
بنك التنمية الإفريقي	- قروض الدول الغنية - قروض الدول منخفضة الدخل	- يقرض البنك بنسبة المنح المنسوبة علي تكلفة القروض وهذه النسبة تعدل مرتين في العام اول جانفي و اول جويلية من كل عام. - يطبق مجموعة من المعايير الاجتماعية والبيئية الخاصة به "سياسات الحماية" التي ترسى قواعد الإجراءات الإجبارية التى يجب عليه وعلى عملائه الالتزام بها فى مراحل إعداد وتنفيذ المشروعات التى تمولها
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية	- التمويل العادي	- بصيغ عديدة - تعزيز نمو وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعية والزراعية والصناعات التحويلية وفي المشاريع البنية الاساسية - يستثنى مشاريع الفنادق والسياحة والاسكان ، وغيرها من المشاريع التي لا تكون موافقة الاحكام الشريعة الاسلامية.
	- التمويل الميسر	- يهدف الى تقديم تمويل لاجل طويل ، - تمويل التنمية وفق الطرق الاسلامية بفوائد منعدمة. - تقديم المساعدات الفنية .

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على كل من www.afdb.orو www.bankinformationcenter.org

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان القروض التى يقدمها البنك الافريقي للتنمية لدول الاعضاء تخضع إلى مجموعة معينة من الاشتراطات التى تهدف فى المقام الأول إلى ربط إتمام التحويلات المالية إلى الدولة بقيامها بتنفيذ سياسات أساسية ،وتضمن للدولة المقترضة استمرار الحصول على التمويل إذا وضعت جميع السياسات موضع

التنفيذ ،لكن مجموعة البنك الاسلامي للتنمية تختلف في ذلك مع البنك الافريقي للتنمية حيث جميع تمويلاتها تكون على شكل مشاركة في المشاريع وبصيغ اخرى اسلامية وبدون شروط مقيدة .

ومن الجدول كذلك نستنتج ان هناك عدة مشاكل تواجه الدول النامية من الاشتراطات المفصلة ،التي تفرضه مثل الهيئات المالية كالبنك الافريقي للتنمية .

وإن شروط الإقراض المفصلة تجعل القروض عبءً على الدول النامية لأنها فى أغلب الأحيان "تقيد دور المؤسسات السياسية الوطنية وتحد من تطويرها ". والواقع أن محاولة الوفاء بعشرات الشروط قد تصبح عائقا صعبا أمام صنع القرار فى عملية الإصلاح. وليس من الممكن فرض الإصلاحات المؤسسية على الدول بواسطة شروط تأتى من الخارج ،بل ينبغى تصميم هذه الاصلاحات وتطويرها من الداخل ،وبهذا يعتبر التمويل عن طرق مجموعة البنك الاسلامي للتنمية الأفضل من حيث فترة السماح شروط الاستفادة والسداد من البنك الافريقي للتنمية .

المبحث الثاني : استشراف المستقبل التمويلي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للجزائر في ضل الصدمة المالية 2017– 2020 .

تعتبر عملية التنبؤ او التوقع من العمليات الصعبة التي تتطلب متابعة ودراسة عميقة لتسلسل الاحداث والعلاقات في كل المجالات وهو الشيء الذي نعمل عليه في هذا المبحث حيث سنقوم بدراسة العلاقة بين مجموعة البنك الاسلامي والجزائر منذ انشاء المجموعة الى غاية يومنا ،قبل ان نقوم بعملية الاستشراف للمستقبل التمويلي لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية للجزائر خلال الفترة المقبلة.

المطلب الأول:علاقة الجزائر بمجموعة البنك الإسلامي

مجموعة البنك الاسلامي للتنمية هي مجموعة من الكيانات المالية ،تمت نشأتها في 15 ديسمبر 1973، وفي 12 اوت 1974 وقعت سبعة وعشرون دولة إسلامية على اتفاقية تأسيسها ،كما ذكرنا سابقا وتعتبر الجزائر

من الدول المؤسسة للمجموعة وسنحاول فيما يلي جمع العلاقة بين مجموعة البنك الاسلامي للتنمية والجزائر منذ تاريخ انشاء الكيان الاول للمجموعة (بنك التنمية الاسلامي 1975) الى يومنا هذا.

- تعتبر الجزائر من الدول الأعضاء المؤسسة للمجموعة ،فقد كانت من اول الدول الموقعة عى اتفاقية التأسيس سنة 1974 (**انظر الملحق رقم 01**) ،وقد عملت وتعمل منذ تأسيس البنك الاسلامي للتنمية الفرع الاول للمجموعة على دعم علاقاتها مع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في مختلف الميادين[1].
- تحتل الجزائر المرتبة العاشرة من حيث الدول المساهمة في رأسمال مجموعة البنك الاسلامي للتنمية بمبلغ قدره **1,285.59** مليون دينار اسلامي بنسبة تقدر ب2.54% من مجموع راس المال،حيث سنة 2014 قامت الجزائر بدعم المجموعة بحوالي 1,2 مليار دولار .
- كانت الجزائر في وقت قريب تحتل المرتبة الأولى على قائمة الدول المتلقية للتمويل من مجموعة بنك الإسلامي للتنمية بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،هي والجمهورية الايرانية الاسلامية [2].
- قبل ان تتخذ الدولة قرار خفض حجم ديونها الخارجية،والدفع المسبق للديون الشيء الذي ادى الى انخفض حجم اقتراض الجزائر ،حيث وصلت قيمة القروض التى حصلت عليها إلى ما يقارب 500 مليون دولار سنوياً وذلك على مدى الثلاثة اعوام من 2005 الى 2007 ،ومنذ ذلك الحين لم تلجأ الجزائر الى المجموعة من اجل الاقتراض.
- يمثل السيد حاجي بابا عمي ،وزير المالية،محافظ في مجلس المحافظين ،والسيد محمد عبدو بودر بالة ، المدير العام للخطوط الجوية الجزائرية محافظ مناوب في نفس الهيئة ،ويمثل الجزائر في مجلس المديرين التنفيذيين (الجهاز المسؤول عن عمليات البنك وسياساته)،السيد محمد زموري،ويمثل كل من تونس و الجزائر و المغرب وموريتانيا.

[1] كلمة معالي محافظ البنك الاسلامي لتنمية بالإنابة عن الجمهورية الجزائرية،في الاجتماع السنوي الخامس والثلاثين لمجلس محافظي البنك الاسلامي اذربيجان،2010،ص 3.

[2] مركز معلومات البنك ،المؤسسات المالية الدولية ومنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ،ورقة للمنظمات غير الحكومية ،2007 ،ص 26 ،من الموقع www.bankinformationcenter.org.

المطلب الثاني:استشراف مستقبل تمويل مجموعة البنك الاسلامي للتنمية للجزائر2017–2020.

إن الأمور المستقبلية تشمل القريب والبعيد ،ولكن علينا أن نعبر القريب لنصل إلى البعيد. إن القريب العاجل والمهم في قضية مستقبل الاقتصاد الجزائري هو إعادة التوازن المالي إلى الميزانية العامة للدولة وهي مهمة صعبة أمام الجزائر ،والى جانب هذه المسألة الهامة والملحة فان هناك أيضا أمور ومسائل رئيسية لها اثر كبير على مسار الاقتصاد الوطني ومستقبله،تمثلت في الخروج من هذه الأزمة (الصدمة) والمصاعب الاقتصادية التي تعيشها الجزائر بالإعتماد على الحلول الواقعية ،هذه الحلول انطلقت الدولة في تجسيدها مع زيادة أسعار الرسوم من خلال فرض ضرائب على السكن والسيارات وغيرها من الخدمات في قانون المالية 2016 وهذا الحل لم يؤتي اكله ،ما دفع بالدولة إلى فرض ضرائب اخرى اعلن عنها في قانون المالية لسنة 2017 ،واقرار العودة الى الاستدانة الخارجية في محاولة لفك الضغوط على الموازنة العامة ،من اجل تنويع الاقتصاد وخلق ثروة جديدة ومتجددة بالإضافة إلى تصدير البترول ،وهذا ليس أمرا سهلا ولكنه أيضا ليس أمرا مستحيلا. ويتطلب رؤية متكاملة تبنى عليها استراتيجيات فعالة تؤكد في اختيار البدائل التمويلية المناسبة على تطوير الاقتصاد الوطني ووضعه في مكانته الريادية افريقيا وعربيا والمنافسة عالميا ،وفيما يلي عرض لمستقبل التمويلي لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية بالجزائر.

- ان أي عملية تمويل للتنمية عن طريق القروض تكون وفق جملة من شروط تتوقف على طبيعة العلاقة بين حكومة الدولة المقترضة الهيئة المانحة،وكذا على مدى المساهمة في راس مال الهيئة ، وبطبيعة المصالح الاقتصادية،كل هذه الشروط تتخذ منها الهيئات المالية اساس أي عملية تمويلية ،ومجموعة البنك الاسلامي للتنمية ككل الهيئات المالية ،تتخذ هذا الطريق وهذا ما جعل الجزائر في مكانة ممتازة للاستفادة من مبالغ ضخمة في المستقبل القريب من مجموعة البنك الاسلامي للتنمية الذي خلال السنة الفائتة 2016 قامت بتمويل كل من المملكة المغربية والجمهورية التونسية بمبالغ ضخمة نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(04-03):يبن التمويلات التي حصلت عليها مل من المغرب وتونس من طرف مجموعة البنك الاسلامي للتنمية. **الوحدة: مليون دولار امريكي**

البلدان	المغرب	تونس
التمويلات	320	53.1

المصدر:من اعداد الطالب من خلال تبع اخبار مجموعة البنك الاسلامي للتنمية،www.isdb.org .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان مجموعة البنك الاسلامي للتنمية مولت كل من المملكة المغربية بحوالي (320 مليون دولار امريكي) والجمهورية التونسية بما يقارب (53.1 مليون دولار امريكي) بدون شروط او تنازلات .

- وقد اعتمدت مجموعة البنك خلال الفترة 1975-2016ما مجموعه (53ر03 بليون دولار أمريكي) لتمويل 6071 عملية. واعتمد البنك في عام (5ر17 بلايين دولار أمريكي) لتمويل 362 عملية تشمل تمويل المشروعات[1].

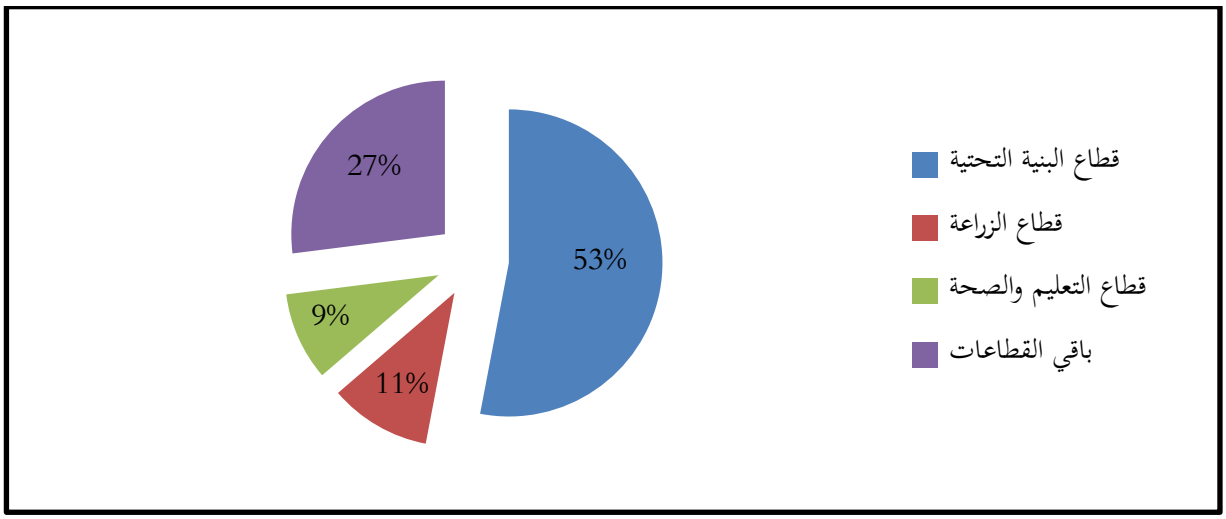
الجدول رقم(05-03):يبين تمويلات مجموعة البنك الاسلامي للتنمية حسب القطاعات 2016 – 1975 **الوحدة: مليار دولار امريكي.**

القطاع	قطاع البنية التحتية	قطاع الزراعة	قطاع التعليم والصحة	باقي القطاعات	مجموع
المبالغ	67.31	13.589	11.811	43.29	127
النسبة	%53	%10.7	%9.3	%27	%100

المصدر:من اعداد الطالب من خلال تتبع اخبار البنك الاسلامي للتنمية من موقع www.isdb.org

[1]موقع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ،http://www.isdb.org ، تاريخ الاطلاع ، 2017/04/30.

الشكل رقم(02-03) :تمويلات مجموعة البنك الاسلامي للتنمية حسب القطاعات 1975 -2016



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل السابقان نلاحظ:ان البنك الإسلامي للتنمية قد مول منذ بدء نشاطه التمويلي عام 1975 وحتى نهاية عام 2016 عددا كبيرا من المشاريع التنموية تصل قيمتها لأكثر من 127 مليار دولار أمريكي ،حيث حظي قطاع البنية التحتية بحوالي 53 ٪ من تلك التمويلات ،وقطاع الزراعة 10.7 ٪ ،وقطاعا التعليم والصحة 9.3 ٪ ،وقام البنك أيضا بتمويل عدد من المشاريع باستخدام نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص بحوالي 3.4 مليار دولار أمريكي على مدى السنوات العشر الماضية،هذا من جهة.

كما ساهم البنك في إطلاق عدد من الصناديق الاستثمارية في مجال البنية التحتية والقطاعات الحيوية الأخرى مثل الصحة والتعليم ،حيث بلغت محفظة الاستثمارات المباشرة والصناديق الاستثمارية للبنك نحو 2 مليار دولار أمريكي،من جهة ثانية.

* اما منذ انطلاق السنة الحالية 2017 فقد قامت مجموعة البنك الاسلامي للتنمية على تمويلات جديدة،جمعناها في الجدول التالي:

الجدول رقم(06–03): يبين تمويلات مجموعة البنك الاسلامي للتنمية منذ بداية السنة 2017

الوحدة :مليون دولار امريكي.

القطاع	قطاع البنية التحتية	قطاع الزراعة	قطاع التعليم والصحة	باقي القطاعات	مجموع
المبالغ	414.5	31	265.8	510.3	1221.6

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على اخر اخبار مجموعة النك الاسلامي للتنمية .

من خلال الجدول نلاحظ مجموعة البنك الاسلامي للتنمية خلال الثلاثي الاول من السنة 2017 قامت بتمويلات تقدر في مجموعها بحوالي (1.2مليار دولار)،تمس القطاعات ذات الاولوية في عدة بلدان من العالم،كان النصيب الاكبر من التمويل لقطاع البنية التحتية بحوالي (414.5 مليون دولار) ،وقطاع التعليم والصحة بحوالي(265.8 مليون دولار)،ثم قطاع الزراعة ب(31 مليون دولار) ،اما باقي القطاعات الاخرى مجتمعة فكان نسيبها من التمويل ما يقارب(510.3 مليون دولار).

* اما فيما يخص المشاريع المشابهة للمشروع الذي استفادة بموجبه الجزائر بقرض من البنك الافريقي فقد قدمت مجموعة البنك الاسلامي للتنمية عدة مشاريع سنة 2017 فقط نحصر بعضها في الجدول التالي:

الجدول رقم(07–03):يبين الدول المستفادة من تمويلات لمشاريع في قطاع الطاقة من طرف مجموعة البنك الاسلامي للتنمية خلال ثلاثي الاول من 2017 . **الوحدة :مليون دولار امريكي.**

الدولة	امارات العربية	البحرين	التشاد	بنغلاداش	الاردن	مالي
القطاع	محطة إنتاج للطاقةالشمسية	محطة الكهرباء	لتوليد الطاقة الشمسية	مشاريع طاقوية	لتوليد الطاقة الكهربائية	لتوليد الطاقة الكهربائية
المبالغ	170	105	8	155.5	5	4

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على تتبع اخر الاخبار من موقع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية.

من خلال الجدول السابق : نجد ان مجموعة البنك الاسلامي للتنمية خلال فترة زمنية قصيرة جدا مول عدة مشاريع خاصة بقطاع الطاقة بمجموع مبالغ قدر بحوالي(384.5 مليون دولار) ،في بلدان ليست من حجم الجزائر في القوة التصويتية او حتى في المساهمة في راس المالي.

*كل هذا وأقر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية ،خطة العمل المقترحة للسنوات الثلاث المقبلة (2017 – 2019) ،بتكلفة إجمالية بلغت (16) مليار دولار أمريكي.

- من العلم ان الجزائر من الدول المؤسسة لمجموعة البنك الاسلامي ومن ال 10 دول الاكبر مساهم في رأسمال المجموعة كما اسلفنا الذكر ،ونرى أن المستوى المنخفض للدين العام في الجزائر يجعل بإمكان الجزائر الاستفادة من **مبالغ ضخمة بالعملة الصعبة** تكفي على سد العجز الموازني و اتمام كل المشاريع المجمدة ، و توفير تمويل مناسب لمشاريع اخرى اكبر .

****مواجه التحديات المستقبلية.**

- إن ضرورة توظيف قيمة قروض مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في المشروعات التنموية والإنتاجية وخدمة البنية التحتية للدولة ،وعدم توجيه القروض لدعم عجز الموازنة والإنفاق على السلع الاستهلاكية ما ينذر بعدم القدرة على سدادها مستقبلاً وتحولها لمجرد عبء خالص على كاهل الأجيال المستقبلية. ونقول ان توجيه قيمة القروض لدعم مشروعات البنية التحتية واستصلاح الأراضي الزراعية وتطوير المصانع والإنفاق على المشروعات الإنتاجية ذات العائد ،هو المسار الصحيح والمقبول ،وأن توجيه القروض إلى تغطية نفقات العاملين والهيئات الدبلوماسية والاستهلاك سيكون اختيار خاطئ .
- نشير إلى ضرورة تحلي الحكومة بالشفافية والإفصاح عن أوجه إنفاق هذه القروض ،وأن مجموعة البنك الاسلامي للتنمية تمنح القروض لتمويل المشروعات التنموية والإنتاجية واستخدامه في غير ذلك يعد إخلال

بالشروط ،وان المجموعة لا تمنح قروضا مفتوحة وتتابع أوجه استخدام القروض التي تمنحها ،و أن مخالفة الشروط سيترتب عليه مشاكل عديدة وإيقاف تسليم الشرائح المتبقية من قيمة القرض،لان المجموعة تعتبر نفسها شريك في المشاريع التي تمولها عن طريق صيغة المشاركة .

- الجزائر قادرة على تخطي عقدة تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات ،فلا يزال لدينا هامش تحرك للّحاق بمعيار الإقلاع والنشوء بالنظر إلى القطاعات الراكدة والتي هي دون سقف النمو ،مثل الصناعة الزراعية ،والمنشأة الصغرى والمتوسطة ،وقطاع الفلاحة ،والمناجم ،إضافة إلى الخدمات ،لذا لدينا فرصة للإقلاع في عام 2019 إذا بدأنا الآن في خطة الطريق واستفدنا من الاموال بالعملة الصعبة التي يمكن ان تتحصل عليها من مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ،وحسن استعمالها ،وبهذا نكون امام فرصة للصعود (أي النشوء) ،في 2030 إذا استكملنا خطة الطريق ، من خلال الاستفادة من قروض مجموعة البنك الاسلامي التي اصبحت تمثل احسن مصدر للتمويل .

خاتمة الفصل:

ينتظر الاقتصاد الجزائري تحديات كبيرة ،نتيجة استمرار التوقعات الاقتصادية التي تترجم استمرار الانخفاض في أسعار النفط ،وهو ما يعني استمرار الصدمة المالية النفطية الموازنية و الاستنزاف المالي في الجزائر ،في وقت لا تزال الجزائر تصارع الزمن وهي تضع برامج استعجاليه للحيلولة دون وقوع الأسوأ (تطور الصدمة الى ازمة مالية) ،

والآن وبعد 3 سنوات من حصول هذه الصدمة تحاول الجزائر تغطية النتائج السلبية المحققة على مستوى جميع القطاعات ،من خلال تدعيم ومواصلة سياسة الاصلاحات التي تبنتها منذ منتصف 2014 ،بالاستفادة من العلاقات الجيدة والبحبوحة المالية التي سادت الفترة السابقة ،ومن خلال المبحث توصلنا الى ان:

- قامت مجموعة البنك الاسلامي للتنمية بعد كبير من التمويلات وفي كل المجالات و لمختلف القطاعات حيث قدمت حوالي 127 مليار دولار امريكي لكل الدول.
- الجوء الى بنك التنمية الإفريقي لا يعتبر الحل الافضل للحصول على تمويل خارجي بالنسبة للجزائر ،وان هناك ميزة اسبقية تمنحها مجموعة البنك الاسلامي للتنمية للجزائر في ضل المساهمة الكبيرة لجزائر في رأسمال البنك ، ومدى الفائدة التي ستعود على الاقتصاد الوطني من جراء استخدام تمويلات مجموعة البنك الاسلامي ،التي تمثل الخيار الافضل من ناحية شروط الاقراض وفترة السماح ومدة السداد ،خاصة في ضل التوجه الجديد نحو طرق التمويل الاسلامي التي تستعملها مجموعة البنك الاسلامي للتنمية خالية المخاطر.

الخاتمة العامة:

1-التذكير بالاشكالية:

في خضم القلق المتزايد بشأن تطورات الاوضاع الاقتصادية خاصة مع التهاوي الكبير في أسعار البترول وتداعيات ذلك على الاقتصاد الجزائري ،حاولنا من خلال هذه الدراسة استشراف مدى مساهمة مجوعة البنك الاسلامي للتنمية في تمويل التنمية بالجزائر في ظل الصدمة المالية خلال الفترة 2017 – 2020 ؟.

2- ملخص الدراسة:

في ختام هذه الدراسة توصل الباحث إلى جملة من نتائج تشير إلى أن:

ان مجموعة البنك الاسلامي للتنمية هي مجموعة من الكيانات المالية ، تتكون من خمسة مؤسسات مالية، نشأة في تواريخ مختلفة تحت كيان البنك الاسلامي للتنمية ،تهدف الى تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول والمجتمعات الاسلامية ،وفق مبادئ الشريعة الاسلامية ،تقدم تمويلا مستداما له ميزات جمعت بين الشروط الميسرة و المبالغ الكبيرة ،التي تمكن من اخراج الجزائر من الصدمة المالية التي تحدث نتيجة التراجع الكبير في اسعار المحروقات،والتي تتطلب تمويل من اجل الخروج منها ، وهذا ليس أمرا سهلا و ليس بالأمر المستحيل أيضا،خاصة وان الجزائر تملك كل امكانيات النجاح ،وتحتاج فقط إلى مقاربة شاملة تجمع كل ما هو متوفر لها من تمويلات وموارد وكفاءات،واختيار احسن الطرق التي تمكنها من الحصول على تمويلات وتساعد على ادرة هذه الموارد،وهو الامر الذي نرى انه يتحقق في الاستفادة من تمويلات مجموعة البنك الاسلامي على حساب أي بديل تمويلي اخر، نتيجة العلاقة التي تربط الجزائر بالمجموعة والتي تمكننا من الاستفادة من قروض ميسرة وذات فترة سماح كبيرة وبفوائد منخفضة وحتى معدومة.

3- اختبار الفرضيات:

لقد مكننا البحث وتحليل المعطيات من اختبار الفرضيات بما قاد الى النتائج التالية:

الفرضية الأولى : صحيحة : ترى هذه الفرضية ان مجموعة البنك الاسلامي للتنمية تتيح اساليب وطرق مختلفة لتلبية متطلبات واحتياجات العملية التنموية في كل القطاعات والميادين،وتولي اهمية كبرى للدول التي تعاني من صدمات مالية ،وهذا ما تم التوصل اليه من خلال الدراسة حيث وجدنا ان مجموعة البنك الاسلامي تقدم قروض بشروط مسيرة لجميع الدول الاعضاء وخاصة التي تمر بمراحل صدمات اقتصادية.

الفرضية الثانية : غير صحيحة :وترى هذه الفرضية انه منذ منتصف سنة 2014،بدأت ملامح صدمة اقتصادية تظهر على الاقتصاد الجزائري ،مع التراجع الكبير في اسعار المحروقات ،لكن لم تخلف اثار بليغة نتيجة الإحتياطات التي تتميز بها البلاد.لان الدراسة توضح حجم الاثار البليغة التي مست وتمس الاقتصاد الجزائري واكبر دليل على ذلك اللجوء الى الاستدانة الخارجية من البنك الافريقي.

الفرضية الثالثة : صحيحة : ترى هذه الفرضية ان تحقيق التنمية في الجزائر بالرغم من تنوع الثروات و الامكانيات الاقتصادية يحتاج الى تضافر مجموعة من المعالم منها وضع سياسة تنموية واضحة وتلقي الدعم بشتى انواعه من مجموعة البنك الاسلامي للتنمية،والاستغلال الامثل للعلاقات الجيدة التي تربط الجزائر بالمجموعة خاصة في ضل المساهمة الكبيرة في راس مالها ،

4- اهم النتائج المتوصل اليها:

لقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج ابرزها:

1- ان مجموعة البنك الاسلامي تعتبر من اهم الخيارات التي يجب اتباع شروطها للحصول على تمويل من كياناتها،نتيجة التسهيلات التي تقدمها خاصة للدول الاكثر مساهمة في راسمالها.

2- ان الصدمة المالية التي تمس الاقتصاد الجزائري ذات طبيعة موازنية تتطلب تنويع المداخيل المالية في الاقتصاد وعدم الاعتماد على مورد وحيد ،وحسن استعمال هذه الموارد.

3- ان استغلال الفرص التمويلية الخارجية خاصة من طرف مجموعة البنك الاسلامي للتنمية، من متطلبات الخروج من الصدمة المالية وعدم تركها للوصول الى حالة الازمة .

4- ان الجزائر تعمل على وضع استراتيجية طويلة الأجل لإعادة تشكيل نموذج التنمية في الجزائر، بغية تشجيع نشاط القطاع الخاص ،وتنويع الاقتصاد.

5- ان استشراف المستقبل التمويلي لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية للجزائر في ضل الصدمة المالية التي يعاني منها الاقتصاد من خلال ما جاء في الدراسة يشير الى مزيد من التراجع في معدلات نمو بعض القطاعات الحساسة نتيجة الانخفاض في الانفاق بسبب التراجع في المداخيل ،و ان لجوء الجزائر البنك الافريقي للتنمية من اجل الحصول على قروض يمنح حركية للاقتصاد الوطني ان احسن استعمال القروض في ضل التوجه الحكومي الحالي لا يمثل الخيار الافضل للجزائر، بأعتبار ان خيار اللجوء الى مجموعة البنك الاسلامي للتنمية هو الحل الاكثر فائدة والأنسب لتمويل الاقتصاد الجزائري في ضل العلاقات الجيد بين البلاد والمجموعة وإذا ما تحقق هذا الشرط ستكون هناك قراءة اخرى تعتمد على معطيات تختلف كلية عن المعطيات القائمة في الوقت الحاضر.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من إتباع الخطوات السالفة الذكر ،إلا أنه يجب الاعتراف بأن النتائج المتوصل إليها تمثل خلاصة فردية من اجتهاد الباحث.

6- وبعد هذه النتائج يمكن إعطاء التوصيات والاقتراحات التالية:

- ✓ ضرورة توضيح اماكن استخدام القروض الخارجية وعدم استعمالها لسر العجز الموازني لأنها ستكون عائق على عاتق الاجيال القادمة.
- ✓ ضرورة توقف الاتجاه الحالي نحو تجميد المشاريع والبرامج التنموية والاستغلال الامثل للموارد والثروات خارج قطاع المحروقات التي تتميز بها البلاد .

- ✓ ضرورة إنشاء مراكز ومخابر دراسات اقتصادية متخصصة تقدم المشورة لمتخذي القرار الاقتصادي.
- ✓ على الحكومة تبني إصلاحات هيكلية عميقة وشاملة تراعي مبادئ الاقتصادي العالمي ،والضرورة الملحة لمصارحة المواطنين ،من أجل إخراج البلاد من الصدمة المالية الناجمة عن تراجع أسعار النفط والسعي إلى اقتصاد متنوع ومستديم.
- ✓ إن استيعاب وفهم المتغيرات المختلفة يتطلب وضع استراتيجية وطنية خاصة باستشراف المستقبل ،بهدف الكشف المبكر على الفرص والتحديات المستقبلية ومن ثم وضع حلول وبدائل مبتكرة تتواءم مع التوجهات المستقبلية وتحقق تنمية مستدامة وشاملة .

7- افاق الدراسة:

بالرغم من إننا حاولنا الإلمام بموضوع دور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في تمويل التنمية في الجزائر في ضل الصدمة المالية–دراسة إستشرافية 2017–2020 ،إلا أننا مدركين جيدا لحدود قدراتنا على الإلمام بجميع جوانب الموضوع ،بالإضافة إلى أن هذه البحث شامل على بعض النقائص،ولذلك يمكنه أن يكون انطلاقة لبحوث جديدة نذكر بعضها:

* آليات تمويل مجموعة البنك الاسلامي للتنمية للدول الاعضاء في ضل الرهانات المستقبلية .
* مجموعة البنك الاسلامي للتنمية و دورها في تنمية القطاعات البديلة في الجزائر.
* العلاقة التمويلية بين مجموعة البنك الاسلامي للتنمية والجزائر .

إن بحثنا هذا كان إلا محاولة بسيطة للتعريف على دور مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في تمويل التنمية في الجزائر في ضل الصدمة المالية.دراسة استشرافية 2017–2020 ، ونتمنى أن نكون قد وفقنا في تقديم و مناقشة هذا البحث بصورة مقبولة ،خاصة و أن هذا الموضوع سيعرف تطورات هامة مستقبلا نظرا لأهميته.

الكتب :

1. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي،سعر الصرف وإدارته في ضل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)،"1،دار الصفاء للنشر ، الأردن ، 2011 .
2. كمال طلبة المتولي سلامة و اخرون ،الازمة المالية العالمية و اثارها على الاقتصاد العالمي والقومي والحلول الاسلامي لها،دار النهضة العربية الطبعة الاولى ، 2009.
3. هشام خالد،البنوك الاسلامية الدولية وعقودها ،مع الاشارة خاصة لنظم التأخير التمويلي ،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية ،2010.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ- **أطروحات الدكتوراه:**

1. ادريس اميرة،تقلبات اسعار البترول واثرها على السياسة المالية،دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري 1980-2014 ،اطروحة دكتوراه في العلوم،جامعة تلمسان ،2015-2016.
2. خالد منه،دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ضل الاصلاحات الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990،رسالة دكتوراه،في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3 ،2014-2015.
3. خليل عبد القادر،محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2006،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، جامعة الجزائر،2007-2008.

ب- **رسائل الماجستير والماستر:**

1. تقوى حسناوي واخرون ،اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر،مذكرة ماستر،في العلوم الاقتصادية ،جامعة تبسة ،2016.
2. حفيظ بديار،دور التمويل بالاجارة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات الاسلامية-دراسة حالة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية، مذكرة ماجستير،في الاقتصاد الدولي والتنمية،جامعة سطيف،2015.
3. نسيمة بن يحي ،اثر صدمات ادوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2013 مذكرة ماجستير ،جامعة المدية ، 2013- 2014.

الملتقيات العلمية والمؤتمرات:

أ- المجلات والدوريات:

1. جيهان محمد السيد واخرون ،اثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري،بحوث اقتصادية عربية، العدد 81،2015.
2. حاكمي بوحفص ،الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر ،المغرب وتونس،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد 07،الجزائر2009.
3. عبد الحميد رغميت ،الدورات الاقتصادية :مع الاشارة الى حالة البلدان المصدرة للسلع الاولية،جامعة جيجل، الجزائر 2007.
4. سمية موري،عبد الحميد لخديمي ،تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر:مقاربة تحليلة قياسية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد 71، 2015.
5. محمد سعودي ،المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر،مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 11 ،المجلد ،2014.
6. نبيل بوفليح ،صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد الأول ،بدون سنة نشر .
7. نسيمة بن يحي ،اثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية،العدد ،2014.

ب- التقارير و النشريات:

1. البنك الاسلامي للتنمية (مديرية ادارة السياسات والتخطيط الاستراتيجي)، لمحة موجزة عن مجموعة البنك الاسلامي للتنمية، ،البنك الاسلامي للتنمية ، جدة ، المملكة العربية السعودية ،2005 .
2. البنك الاسلامي للتنمية ،اتفاقية التأسيس ،دار الاصفهاني،جدة،السعودية ،1973.
3. التقرير السنوي للبنك الاسلامي للتنمية،لعام 2015.

4. بشير عمر محمد فضل الله ،تجربة البنك الاسلامي للتنمية في الدول الاسلامي "التحديات المستقبلية التي تجابه الصناعة المصرفية ،جدة ،السعودية ،2006.
5. بطاقة بشأن مذكرة التفاهم،حول استراتيجية الشراكة مع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية والمملكة المغربية.
6. تنمية التمويل الاصغر الاسلامي ،التحديات والمبادرات ،معهد الاسلامي للبحوث والتدريب،عضو مجموعة البنك الاسلامي للتنمية.
7. مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ،38 عاما في خدمة التنمية،جدة ،السعودية ،2012.
8. مجموعة البنك الاسلامي للتنمية في ايجاز ،مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ،جدة، السعودية،2012.

***المواقع الالكترونية:**

1. **الديوان الوطني للإحصائيات** **www.ons.dz**
2. **موقع بنك الوسيط** **www.bankinformationcenter.org**
3. **موقع مديرية العامة للتقدير والسياسات** **www.dgpp-mf.gov.dz**
4. **موقع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية** **www.isdb.org**
5. **موقع وزارة المالية :** **www.imf.dz**

ملحق رقم 01

قائمة الأعضاء المؤسسين
والاكتتابات الأولية في رأس المال المصرح به

الدولة	التوقيع	التاريخ الهجري	التاريخ الميلادي	مقدار الاكتتاب مليون دينار إسلامي
١ ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٢٥,-
٢ ـ دولة الإمارات العربية المتحدة		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	١٠٠,-
		١٣٩٤/١٠/١٤	١٩٧٤/١٠/٢٩	١٠,-
٣ ـ دولة البحرين		١٣٩٤/١٠/٦	١٩٧٤/١٠/٢١	٥,-
٤ ـ جمهورية بنجلاديش		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	١٠,-
٥ ـ جمهورية تشاد		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٢,٥
٦ ـ جمهورية مصر العربية		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٢٥,-
٧ ـ الجمهورية الغينية		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٢,٥
٨ ـ الجمهورية الأندونيسية		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٢٥,-
٩ ـ المملكة الأردنية الهاشمية		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٤,-
١٠ ـ دولة الكويت		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٥٠,-
		١٣٩٤/١٠/١٦	١٩٧٤/١٠/٣١	٥٠,-
١١ ـ الجمهورية اللبنانية		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٢,٥
١٢ ـ الجمهورية العربية الليبية		١٣٩٤/٨/٦	١٩٧٤/٨/٢٤	١٢٥,-
١٣ ـ ماليزيا		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	١٦,-
١٤ ـ جمهورية مالي		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٢,٥
١٥ ـ الجمهورية الإسلامية الموريتانية		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٢,٥
١٦ ـ المملكة المغربية		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٥,-
١٧ ـ جمهورية النيجر		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٢,٥
١٨ ـ سلطنة عمان		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٥,-
١٩ ـ الجمهورية الإسلامية الباكستانية		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٢٥,-
٢٠ ـ دولة قطر		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٢٠,-
		١٣٩٤/١٢/٢٩	١٩٧٥/١/١٢	٥,-
٢١ ـ المملكة العربية السعودية		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٢٠٠,-
٢٢ ـ جمهورية السنغال		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٢,٥
٢٣ ـ جمهورية الصومال الديمقراطية		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٢,٥
٢٤ ـ جمهورية السودان الديمقراطية		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	١٠,-
٢٥ ـ الجمهورية التونسية		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٢,٥
٢٦ ـ جمهورية تركيا		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	١٠,-
٢٧ ـ الجمهورية العربية اليمنية		١٣٩٤/٧/٢٤	١٩٧٤/٨/١٢	٢,٥
المجموع				٧٥٠,-

المصدر :البنك الاسلامي للتنمية ،انفاقية التاسيس ،1975،ص 33

الملحق رقم 02 : الدول الاعضاء في مجموعة البنك الاسلامي و المؤسسات المنتمية ايها.

الرقم	الدولة	البنك الاسلامي للتنمية	المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب	المؤسسة ا لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	المؤسسة .ا ت. ق.خ	المؤسسة ا. د. لتمويل التجارة
1	افغانستان	√	√			√
2	البانيا	√				
3	الجزائر	√	√	√	√	√
4	اذربيجان	√	√	√		√
5	البحرين	√	√	√	√	√
6	بنجلاديش	√	√	√	√	
7	بنين	√	√	√	√	
8	بروناي	√	√	√	√	√
9	بوركينافاسو	√		√	√	√
10	الكامرون	√		√	√	
11	تشاد	√	√		√	
12	جزر القمر	√	√			√
13	ساحل العاج	√	√			√
14	جيبوتي	√		√		√
15	الحابون	√				
16	جامبيا	√		√	√	
17	مصر	√	√	√	√	√
18	غينيا	√		√	√	
19	غينيا بيساو	√		√		
20	اندونيسيا	√	√	√	√	√
21	ايران	√	√	√	√	√
22	افريقيا الوسطا	√				
23	العراق	√	√	√		
24	الاردن	√	√	√	√	√
25	كازاخستان	√		√	√	
26	الكويت	√	√	√	√	√
27	قيرقيزيا	√		√		
28	لبنان	√	√	√	√	
29	باكستان	√		√		
30	ليبيا	√	√	√	√	√
31	ماليزيا	√	√	√	√	√
32	المالديف	√		√		
33	مالي	√	√	√	√	√
34	موريتانيا	√	√	√	√	√
35	المغرب	√	√		√	√
36	موزنبيق	√		√		
37	النيجر	√	√	√	√	√
38	عمان	√	√			
39	باكستان	√	√	√	√	√
40	فلسطين	√		√		√
41	قطر	√	√	√	√	√
42	السعودية	√	√	√	√	√
43	السنغال	√		√	√	
44	سيراليون	√		√		
45	الصومال	√	√			
46	السودان	√	√	√	√	√
47	سورينام	√		√		
48	سوريا	√	√	√	√	√
49	طاجيكستان	√		√		
50	توجو	√				
51	تونس	√	√	√	√	
52	تركيا	√	√		√	
53	تركمنستان	√		√		√
54	اوغندا	√		√	√	√
55	الامارات العربية	√	√	√	√	
56	اوزبكستان	√		√		
57	اليمن	√	√	√	√	√

المصدر: موقع مجموعة البنك السلامي للتنمية ،بتصرف من الطالب،تاريخ الاطلاع :2017/06/01.

المراجع

الملاحق

الفهرس

قائمة الجداول

والاشكال

الملخص